وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

تخصص: القانون الإداري

آليات تسيير المجالس المحلية ودورها في تحقيق الشفافية الإدارية في الجزائر

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص القانون الإداري

إعداد الطالبين:

تيبوب طه عبد الناصر

تومي محمد أمين

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
دبيلي كمال	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
رايس سامية	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
نويوة نوال	أستاذ محاضر –أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

نحمدك الله حمد الشاكرين نحمد ربي حمد الذاكرين نحمد ربي حمدا كثيرا مباركا فيه

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى قرة العين الى من جعلت الجنة تحت قدميها الى التي وهبتني

كل شيء الى أغلى انسان أمي الغالية نادية رحمها الله و اسكنها فسيح جناته

الى الرجل صاحب الصبر الجميل الذي أحسن تعليمي وتربيتي، الى اعز انسان

عمي العزيز توفيق حفظه الله وبارك فيه

الى كل الأقارب الاعزاء والأصدقاء والزملاء

والى زميلي في اعداد هذه المذكرة

طه عبد الناصر

تومي محمد أمين

الإهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع والذي أهدي ثمرته إلى:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء والزملاء

تيبوب طه عبد الناصر

الشكر والعرفان

قال الله تعالى" وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً"

" الآية85 سورة الاسراء"

وعملا بمضمون الآية الكريمة نتوجه بخالص الشكر إلى الخالق عز وجل الذي أهدانا نعمة العقل وأنار سبيلنا بالعلم والمعرفة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة

"رايس سامية " المشرفة على هذا العمل والتي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة

وتوجيهاتها الصائبة.

و الى كل أساتذة جامعة العربي التبسي – كلية الحقوق والعلوم السياسية والى كل القائمين على تسيير شؤون الجامعة

و الى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

مقدمة

مقدمة:

تعد المجالس المحلية في الجزائر من الهيئات المحلية التي تلعب دوراً حيوياً في تسيير الشؤون المحلية وتحقيق تطلعات السكان. فهي تمثل المنبر الديمقراطي الذي يتم من خلاله تمثيل وتوجيه آراء واحتياجات السكان في المناطق المحلية، كما تعبر بصورة واضحة عن اشراك المواطن في صنع القرار المحلي وعدم انفراد الهيئات المركزية بهذه السلطة .

و تمارس المجالس المحلية مهامها بناءا على مجموعة من الأليات المنصوص عليها قانونا ضمن التشريعات المحلية ، و تُسهم هذه الاليات في تحقيق الشفافية الإدارية من خلال توفير بيئة مفتوحة للمشاركة والمساءلة. وتتمحور أساسا حول تنظيم الانتخابات المحلية النزيهة والشفافة التي تسمح بانتخاب أعضاء المجالس بطريقة ديمقراطية، بالإضافة إلى توفير الوثائق والمعلومات المتعلقة بأعمال المجالس بشكل عام وقراراتها بشكل خاص.

وعليه تلعب المجالس المحلية دوراً مهماً في تعزيز الشفافية الإدارية وتعزيز الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية في المجتمعات المحلية في الجزائر،مما يبرز دور الشفافية الإدارية وتكوين المجالس المحلية في تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات، فالشفافية الإدارية تسهم في تعزيز النزاهة والمساءلة في إدارة الشؤون العامة، مما يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين ويحفز على مشاركة أوسع في عملية صنع القرار.

وذلك انطلاقا من أن تكوين المجالس المحلية يمثل قاعدة الحكم الذاتي والديمقراطية في المستوى المحلي. حيث يتم انتخاب أو تعيين أعضاء المجالس لتمثيل مصالح المجتمع المحلي واتخاذ القرارات التي تخدم مصالحهم. وتشجع المجالس المحلية المشاركة المدنية وتعزز الشعور بالانتماء للمجتمع المحلي،وبهذا الشكل، تلعب الشفافية الإدارية وتكوين المجالس المحلية دوراً فعالاً في تعزيز الديمقراطية وتعزيز التنمية المستدامة عن طريق تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها والمساهمة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ومنه تعتبر الشفافية الإدارية وتكوين المجالس المحلية من العوامل الأساسية لتحقيق الحكم الرشيد والديمقراطي في المجتمعات. فالشفافية الإدارية تسهم في تعزيز النزاهة والمساءلة في العمل الإداري، حيث تسمح بتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين والمؤسسات لمراقبة وتقييم أداء السلطات العامة واتخاذ القرارات بشكل مدروس ومبني على البيانات.

أما تكوين المجالس المحلية، فهو يعكس مبدأ الحكم الذاتي للمجتمعات المحلية، حيث يتم اختيار أو انتخاب أعضاء المجلس لتمثيل سكان المنطقة والعمل على تحقيق مصالحهم وتطلعاتهم. ومن خلال المشاركة الفعالة في المجالس المحلية، يستطيع المواطنون المساهمة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم.

بالتالي، فإن الشفافية الإدارية وتكوين المجالس المحلية تعتبران أدوات أساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وبناء مجتمعات قائمة على المشاركة والعدالة والمساواة.

أولا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع في فهم مبدأ الشفافية وغايتها في مكافحة الفساد حيث أنها لديها اهمية كبيرة في تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن ، وتساعد ايضا على مكافحة الفساد بصفة عامة و الفساد الاداري بصفة خاصة من خلال كشف الأنشطة غير المشروعة ، اهمية الشفافية الادارية ايضا تحسن عملية صنع القرارات لتلبية احتياجات المواطنين ، وفي فهم تشكيل المجالس المحلية وآليات تسييرها كجزء أساسي من الديمقراطية المحلية حيث تعد المجالس المحلية حلقة الوصل بين الدولة و الشعب بحيث تتيح للسكان فرص اختيار أعضاء المجالس وضمان حسن سيرها من خلال مشاركة المدنيين في أعمال المجالس المحلية كطريقة الاستشارة وحضور الجلسات حيث يتم تقديم معلومات حول ممارسات أفضل على المستوى المحلي ، تتجلى مشاركة الأفراد في أعمال المجالس المحلية في توسيع نطاقات الاصلاحات الادارية وبناء حوكمة رشيدة وفعالة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: إشكالية الموضوع

ومن خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل آليات تسيير المجالس المحلية المنتخبة ؟ وهل ساهمت في تحقيق الشفافية الادارية على المستوى المحلي ؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-ما مفهوم المجالس المحلية وكيفية تكوينها؟

-ما مظاهر تكريس الشفافية الإدارية ضمن آليات تسيير المجالس المحلية؟

-ما مفهوم الاستشارة العمومية وما مظاهرها في التشريعات المحلية؟

-كيف يحقق الإعلام والتحقيق الإداري مبدأ الشفافية الإدارية؟

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع تختلف أسباب هذا الموضوع بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي.

1/ أسباب ذاتية:

-تتعلق بالميل الشخصي إلى التعمق في دراسة الشفافية الإدارية من جهة ومن جهة أخرى الرغبة في معرفة والاستفادة العلمية من المجالس العلمية.

- دخول موضوع أهمية الشفافية الادارية و مظاهرها في أعمال المجالس المحلية حيز الاهتمامات البحثية ، باعتبارها من أهم أليات تطبيق نظام الحوكمة عبى المستوى المحلي..

- المساهمة ولو بالشيء اليسير في تسليط الضوء على أهمية الشفافية الإدارية وتوضيح ما يشوبه من غموض وابهام.

- التعمق في دراسة أعمال المجالس المحلية لكونها تساهم في تحقيق الشفافية الادارية ، وذلك من خلال الاليات المنصوص عليها ضمن التشريعات المحلية والتي تشكل ضوابط تلتزم بها المجالس المحلية حين ممارستها لاختصاصاتها القانونية ..

- المساهمة في تبيان أهمية مشاركة المواطنين في المجالس المحلية، باعتبارها من أهم أسس الديمقراطية التشاركية و التي ترتبط بتحقيق نوع من الاستقلالية المحلية ، و عدم ارتباطها كليا بأوامر وتوجيهات الجهات المركزية ..

2/ أسباب موضوعية:

أما بالنسبة للدوافع الموضوعية وراء اختيار الموضوع :

- محاولة الوقوف على المعنى الدقيق للشفافية الادارية ومحاولة تحديد مدى الارتباط الوثيق بين الاليات المعتمدة في تسيير المجالس المحلية و تحقيقها لمبدأ الشفافية الادارية ، وكذا قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.، وذلك على اعتبار أن

معظم الدراسات التي تناولت الموضوع حاولت التركيز أكثر على اليات تسيير المجالس المحلية من دون ربطها بالغاية من اقرارا مجموعة من الضوابط التي تلتزم بها ، الا وهي تحقيق مبدأ الشفافية الادارية .

– اعتبار موضوع المجالس المحلية فضاءا مشتركا للبحث سواء في اطار مجال القانون الاداري و الدستوري على حد سواء .

– التركيز على التعريف بالنظام القانوني الذي يحكم سير المجالس المحلية في النظام الجزائري، بما يحمله من خصوصيات من شأنها تحقيق الاستقلالية في عملية التسيير ، وفقا لأسس تقوم اساسا على العلانية و اتاحة الفرصة للمواطن للمشاركة في هذه العملية

– كون موضوع الشفافية الادارية يرتبط بالعديد من الموضوعات المهمة مثل الديمقراطية و الفساد و نظام الحوكمة و هو مايفرض ضرورة بيان أليات تحقيقة بشئ من التفصيل.

3/ أهداف دراسة الموضوع

تتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

–التعرف على أهمية الشفافية الإدارية وتكوين المجالس المحلية، ودورهما في تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية.

–كيفية تنصيب المجالس الشعبية المحلية وطريقة تشكيلها وأهم اختصاصاتها ، للوصول الى تقييم التجربة الجزائرية في تكريس اليات تضمن تحقيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ..

–التعرف على أهم مظاهرتكريس الشفافية الإدارية من خلال التفصيل في أهم أليات تسيير المجالس المحلية المنتخبة .

–المساهمة في إبراز أهمية دور كل من الاستشارة و الإعلام والتحقيق الإداري في تحقيق الشفافية الإدارية. على المستوى المحلي .

4/ المنهج المستخدم

لابد من إختيار المنهج المناسب وذلك للإحاطة بجميع جوانب الموضوع والذي يتماشى مع طبيعة البحث بقصد الوصول إلى نتائج موضوعية، و عليه وللإجاية على الإشكالية المطروحة سابقا، ولمناقشة الموضوع تم الاعتمادعلى المنهج الوصفي التحليلي وذلك فيما يخص الشفافية الإدارية وذكر المجالس المحلية وطريقة تكوينها، اضافة الى محاولة الربط بين اليات التسيير و مدى تحقيقها لمبدأ الشفافية .

5/ الدراسات السابقة :

تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات والتي شكلت ارضية للموضوع نذكر منها خاصة :

– جبري محمد، السلطات الادارية المستقلة و الوظيفة الاستشارية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1،2013/2014.

– غزلان سليمة، عالقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2010.

– بركات كريم مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، قسم حقوق، تخصص القانون، كلية الحقوق 2 والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ،2014 .

– خلفة نادية، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية وقانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق 1 والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة د.س.م.

– عبد القادر حسين، "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة ،2011 2012.

– وليد خلاف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، سنة ،2009/2010.

–رضوان بروسي، "الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا دراسة في مداخل النظرية والآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم ، 2008 – 2009.

– بن موهوب فوزي، دراسة مدى التأثير كآلية لحماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية 2012.

- خروفي بلال الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2011 – 2012.

- حسين عبد القادر الحكم الراشد و إشكالية التنمية المحلية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011-2012.

6/ صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات سواء على المستوى المنهجي أو العلمي بحيث أنه لم يتم التطرق إلى موضوع المجالس المحلية والشفافية الإدارية مسبقا وبالتفصيل وهو الأمر الذي جعلنا نواجه صعوبة نوعا ما في إيجاد مراجع نعتمد عليها، وكذا ضيق الوقت الذي كان عائقا في إنجاز الموضوع.

8/ بيان الخطة العامة للموضوع

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث تم التطرق:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشفافية الإدارية وتكوين المجالس المحلية حيث تم تقديم دراسة مختصرة عن ماهية الشفافية الإدارية وطريقة تكوين المجالس المحلية، كونهما عنصران أساسيان في تعزيز الديمقراطية في المجتمع.

الفصل الثاني: تحت عنوان مظاهر تكريس الشفافية الإدارية ضمن آليات تسيير المجالس المحلية وتم التطرق فيه إلى الإستشارة العمومية والإعلام والتحقيق الإداري ودورهم في تحقيق الشفافية الإدارية.

المبحث الاول: الشفافية الإدارية

المبحث الثاني: تكوين المجالس المحلية

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي للشفافية الادارية و تكوين المجالس المحلية.

تعتبر الشفافية الإدارية أحد القيم الأساسية في الحكم الرشيد والديمقراطية، حيث تهدف إلى زيادة مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة. وتشمل الشفافية الإدارية نشر المعلومات بشكل واضح ومفهوم للجمهور، وتوفير الفرص للمشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرارات.

و تعتبر طريقة تكوين المجالس المحلية جزءًا هامًا من هذه العملية، حيث تمثل هذه المجالس المجتمع المحلي وتسعى إلى تحقيق مصالحه وتطلعاته، وتتألف المجالس المحلية من مجموعة من الأعضاء يتم اختيارهم أو انتخابهم لتمثيل السكان المحليين واتخاذ القرارات بشأن الشؤون المحلية.

من خلال توفير بيئة مفتوحة وشفافة، يمكن للمجالس المحلية تعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات وتعزيز الثقة بين الحكومة المحلية والسكان المحليين وبذلك، تلعب الشفافية الإدارية وتكوين المجالس المحلية دورًا مهمًا في تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز التنمية المحلية المستدامة.

و عليه وبيانا لمفهوم كل من الشفافية الادارية و المجالس المحلية تم تقسيم الفصل الأول الى:

- المبحث الاول: الشفافية الادارية.
- المبحث الثاني: تكوين المجالس المحلية.

المبحث الاول : الشفافية الادارية :

الشفافية الإدارية هي مفهوم أساسي في الحكم الرشيد والديمقراطية، حيث تعتبر من أهم المبادئ التي تسهم في بناء علاقة قوية بين الحكومة والمواطنين. تهدف الشفافية إلى جعل العمل الحكومي مفهوماً ومتاحاً للجميع، من خلال نشر المعلومات بشكل شفاف وواضح، وضمان حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات العامة.

تعتمد الشفافية على الكشف عن المعلومات وتوفير الوصول إليها بشكل شفاف وسهل الفهم للمواطنين. وتشمل الشفافية أيضاً مساءلة الحكومة وقدرتها على تقديم تفسيرات لقراراتها وأفعالها، وقبول المساءلة عند الحاجة. كما تشجع الشفافية على مشاركة المواطنين في صنع القرار من خلال توفير فرص للمشاركة الفعّالة في الحوار العام وصنع السياسات.

وتعتبر الشفافية الإدارية عنصراً أساسياً لضمان أن تكون الحكومة خادمة للمواطنين بشكل أفضل، وتعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة،و هو ما يفرض ضرورة التطرق الى :

- المطلب الاول: مفهوم الشفافية الادارية.
- المطلب الثاني: عناصرها.

المطلب الاول : مفهوم الشفافية الادارية :

الشفافية الإدارية هي مبدأ أساسي في إدارة الشؤون العامة يهدف إلى جعل العمل الحكومي و الاداري مفهوماً ومتاحاً للجميع. تعني الشفافية القدرة على الوصول إلى المعلومات الحكومية بسهولة ودون عوائق غير مبررة، ونشر المعلومات بشكل شفاف وواضح للمواطنين.

الفرع الاول : تعريف الشفافية الادارية:

أولا– مدلولها

يمكن تعريف الشفافية الإدارية على أنها إحدى أدوات الرقابة الإدارية، لمكافحة الفساد الإداري في المؤسسات، وتستخدم لتحقيق التنمية والتطوير الإداري، حيث يتم من خلالها نشر كافة المعلومات والتشريعات والقوانين والقرارات على كل الأصعدة بشكل واضح في المنظمات، خاصة فيما يتعلق برسم الخطط واتخاذ القرارات وكيفية تنفيذها وتمويلها، وتتيح كذلك تعميم المعلومات المتعلقة بالخدمات والأفراد.[1]

الشفافية الإدارية هي مبدأ أساسي في إدارة المؤسسات والحكومات يهدف إلى زيادة الشفافية والوضوح في أعمالها وقراراتها. يمكن تعريف الشفافية الإدارية على أنها الممارسة التي تسعى لنشر المعلومات والبيانات ذات الصلة بالعمليات والقرارات الإدارية بشكل شفاف وواضح للعامة وأصحاب المصلحة.

و عرفت أيضا الشفافية الإدارية على أنها مبدأ يتمثل في كشف المعلومات والبيانات الحكومية بشكل شفاف وواضح للجمهور، بهدف زيادة الشفافية والمساءلة وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين. تهدف الشفافية إلى جعل العمل الحكومي مفهومًا للجميع، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات ومراقبة أداء الحكومة. تعتبر الشفافية عنصراً أساسياً في تحقيق النزاهة والعدالة الاجتماعية، وتعزز فعالية الحكومات وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

[1] نوال علي ثعالبي، مذكرة تخرج ماستر حول الحوكمة البيئية العالمية و دور الفواعل الغير دولية ، جامعة باجي مختار عنابة، ط. العربية ،2014، ص 20.

[2] حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سورية (دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية). بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، .. 2008 ص، 201.

ثانيا– اهداف الشفافية الإدارية

تهدف هذه الممارسة إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

- مكافحة الفساد: من خلال كشف الأنشطة غير المشروعة وممارسات الفساد والاستغلال.
- تعزيز التنمية والتطوير: من خلال توفير معلومات واضحة حول الخطط والمشروعات وكيفية تنفيذها وتمويلها[1].
- زيادة مشاركة الجمهور: عن طريق إتاحة الفرص للمواطنين وأصحاب المصلحة للمشاركة في صنع القرار وتقديم الملاحظات والاقتراحات.
- تعزيز الثقة: بين المواطنين والمؤسسات الحكومية من خلال توفير معلومات صادقة وموثوقة.
- زيادة الثقة بين الحكومة والمواطنين.
- تعزيز العدالة والمساواة في توزيع الموارد.
- تحسين الأداء الإداري واستخدام الموارد بكفاءة.
- تعزيز مفهوم المساءلة ومراقبة أداء الحكومة.
- تشجيع المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات.
- تعزيز حقوق المواطن وحرياته[2].

ثالثا– أنواع الشفافية الإدارية

تشتمل الشفافية الادارية على عدة أنواع باختلاف النشاط الاداري الممارس كمايلي :

1. الشفافية الإدارية الداخلية:

[1] نوال الثعالبي، المرجع السابق، ص 21 .

[2] تجدر الإشارة إلى أن مبدأ إعلام المواطنين وحقهم في الحصول على المعلومات، تم تكريسه كذلك في القوانين التالية: المادة 11 قانون04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة مؤرخ في14أوت2004 ،جريدة رسمية عدد84 مؤرخة في 18أوت2004.

الشفافية الإدارية الداخلية تشير إلى سياسات وإجراءات تهدف إلى زيادة الشفافية داخل المؤسسات والمنظمات، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات ويزيد من مستوى الثقة بين الموظفين وإدارتهم.

تتعلق بتشجيع مشاركة الموظفين في عمليات اتخاذ القرارات وتوضيح حقوقهم وواجباتهم.

2. الشفافية الإدارية الخارجية:

ترتبط بنشر المعلومات والبيانات للمجتمع الخارجي وأصحاب المصلحة حول الخدمات والأنشطة التي تقدمها المؤسسة.

وتعتمد الشفافية الإدارية على الصدق والالتزام بالقوانين واستشارة الخبراء لاتخاذ القرارات الصحيحة. وتأتي أهميتها من قدرتها على زيادة الكفاءة والجودة في العمليات الإدارية، وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ومكافحة الفساد، وتحقيق التنمية والتطوير. ومع ذلك، هناك عوامل تعيق تنفيذها، مثل الروتين في اتخاذ القرارات وصعوبة تحديد الأهداف بوضوح والجهل بأهميتها والفساد.[1]

الفرع الثاني– خصائص الشفافية الإدارية :

تتميز الشفافية الإدارية بعدة خصائص تجعلها مفيدة وضرورية في سياق الحكم الرشيد والديمقراطي، ومن أبرز تلك الخصائص:

- **أولا– الإفصاح الكامل :**

الإفصاح الكامل هو مبدأ أساسي في الحكم الرشيد والإدارة الشفافة. يعني الإفصاح الكامل توفير كافة المعلومات المتعلقة بالقضايا والمواضيع المهمة بشكل شفاف ووافٍ، دون إخفاء أو تلاعب. يساعد الإفصاح الكامل على بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويعزز مفهوم المساءلة والشفافية في العمل الحكومي. تعتبر سياسات الإفصاح الكامل جزءًا أساسيًا من النظم الإدارية الحديثة، حيث تساعد في تعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة في اتخاذ القرارات الحكومية.

[1] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دارسة في مفهوم التنمية ومؤشر ارتقا. القاهرة: دار الشروق، 2012. ص، 6.

الإفصاح الكامل يعني توفير جميع المعلومات الضرورية والمتعلقة بالقضية أو الموضوع المطروح بشكل شفاف ووافٍ، تتضمن القدرة على الكشف عن المعلومات والبيانات الحكومية بشكل شامل وكامل دون إخفاء أو تلاعب[1].

- **ثانيا– الشفافية في صنع القرار:**

الشفافية في صنع القرار هي مفهوم يهدف إلى جعل عملية اتخاذ القرارات الحكومية مفتوحة وواضحة للجمهور. تعتبر الشفافية أساسية لضمان نزاهة العمل الحكومي والمساءلة الفعالة. فهي تساعد على تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتحقيق مشاركة أوسع في عملية اتخاذ القرارات. من خلال الشفافية، يتمكن الجمهور من مراقبة أداء الحكومة ومراقبتها، وبالتالي تقليل فرص التلاعب والفساد. تعتبر الشفافية في صنع القرار مبدأً أساسيًا في الديمقراطية، حيث يحق للمواطنين معرفة كيفية اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعهم.

يجب أن يكون للمواطنين والمجتمع المدني دور فعال في صنع القرارات الحكومية ومراقبتها[2].

- **ثالثا– المساءلة:**

المساءلة هي مفهوم أساسي في الحكم الرشيد والديمقراطية، حيث تعني تحمل الحكومة والمسؤولين عن قراراتهم وأفعالهم المسؤولية تجاه المواطنين والقانون. تلعب المساءلة دورًا هامًا في ضمان الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي، حيث يتعين على الحكومة تقديم تفسيرات وشروحات لقراراتها وأفعالها أمام الجمهور والهيئات المعنية. تساعد المساءلة في منع الفساد وسوء الإدارة، وتعزز ثقة المواطنين في الحكومة وفي نظام الحكم بشكل عام. تعتبر المساءلة جزءًا أساسيًا من نظام القيم السياسية الديمقراطية، حيث يجب أن تكون الحكومة مسؤولة أمام المواطنين وتحت رقابتهم لضمان تحقيق مصلحة العام واحترام حقوق الإنسان.

[1] أوكيل محمد أمين الحق في الإعلام البيئي كدعامة لتكريس للشفافية الادارية و تكوين المجالس المحلية مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 9، 2018 جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 543-561 .

[2] إبراهيم العيسوي، ، مرجع السابق، ص 10 .

تتيح الشفافية للمواطنين ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية مراقبة أداء الحكومة ومساءلتها عن أفعالها[1].

رابعا– تعزيز النزاهة والثقة:

تعزيز النزاهة والثقة هو أمر أساسي في بناء الحكم الرشيد وتعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطنين. تعني النزاهة الالتزام بالقيم الأخلاقية والقانونية في العمل الحكومي، وعدم التلاعب أو الفساد. تلعب النزاهة دورًا هامًا في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث يشعر المواطنون بالاطمئنان إذا كانت الحكومة تعمل بنزاهة وشفافية.

بالمثل، فإن بناء الثقة يعتمد على تقديم المعلومات بشكل صحيح وشفاف، واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. تساعد الثقة بين الحكومة والمواطنين في تعزيز التعاون والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات، وتعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع[2].

- **خامسا– تعزيز المشاركة الديمقراطية:**

تعدّ المشاركة الديمقراطية أساساً حجر الزاوية في بناء النظم السياسية الحديثة، حيث تُعتبر مظهراً أساسياً من مظاهر الحكم الشرعي والعادل. فهي تعكس الإرادة الجماعية للمواطنين وتمثل قاعدة لتطوير السياسات العامة واتخاذ القرارات المهمة. ومن هذا المنطلق، يتطلب تحقيق المشاركة الديمقراطية توفير بيئة مناسبة وفرص متساوية لجميع فئات المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات التي تؤثر في مصيرهم. تعتبر الديمقراطية بمثابة نظام يمكّن المواطنين من تحقيق مصالحهم وتطلعاتهم من خلال المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية، وهي تُعتبر قاعدة أساسية للحكم الرشيد والمستدام، تشجع الشفافية على مشاركة المواطنين في الحوار العام وصنع القرارات.

[1] ادم نوح القضاة، ،نحو نظرية اسلامية لمكافحة الفساد الاداري ،ابحاث المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد المجلد الاول ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2003 ، ص26.

[2] عمير سعاد الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 07/12المتضمن قانون الولاية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 7، جوان 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، ص30.

- **سادسا– تحسين الأداء الحكومي :**

تعتبر تحسين الأداء الحكومي أمرًا حاسمًا في تعزيز فعالية الحكومات وخدمة المجتمع بشكل أفضل. فالأداء الحكومي الجيد يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين. ويعتمد تحقيق هذا الهدف على عدة عوامل، منها التخطيط الاستراتيجي الجيد، وتنفيذ السياسات العامة بفاعلية، وتوفير الخدمات الحكومية بجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة. كما يتطلب تحسين الأداء الحكومي تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتعزيز التواصل بين الحكومة والمواطنين لضمان تلبية احتياجاتهم بشكل فعّال. إن تحقيق الأداء الحكومي المتميز يمثل تحديًا دائمًا يتطلب العمل المستمر والتحسين المستمر للعمليات والخدمات الحكومية.

من خلال توفير المعلومات اللازمة، تسهم الشفافية في تحسين أداء الحكومات وتحقيق الكفاءة والفعالية في الخدمات العامة[1].

- **سابعا– تعزيز العدالة ومكافحة الفساد:**

تعدّ تعزيز العدالة ومكافحة الفساد أمرين حيويين لتحقيق المجتمعات العادلة والمزدهرة. فالعدالة تمثل الأساس الذي يقوم عليه نظام القانون، حيث يتم تطبيق القوانين بمساواة على الجميع دون تمييز. ومن جانبها، تعدّ مكافحة الفساد ضرورية لضمان استقامة الإدارة ونزاهة العمل الحكومي، وهو أمر أساسي لبناء ثقة المواطنين في الحكومة والمؤسسات العامة.

تحقيق العدالة ومكافحة الفساد يتطلب جهوداً مشتركة من جميع أفراد المجتمع، حيث يجب تعزيز الوعي بأهمية هذين الجانبين وتشجيع المشاركة الفعّالة في هذا الصدد. كما يتطلب الأمر تطوير الآليات والسياسات اللازمة لضمان الشفافية والمساءلة، وتعزيز ثقافة النزاهة والقيم الأخلاقية في المجتمع.

إن تحقيق العدالة ومكافحة الفساد يعدّ تحديًا مستمرًا يتطلب العمل المشترك والمتواصل من أجل تحقيق المجتمعات العادلة والمزدهرة.

1أبي قاسم جعفر، التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر ، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائر، 2008. ص 122.

يساهم الإفصاح الشفاف في تحقيق العدالة ومكافحة الفساد من خلال إظهار الحقائق ومنع التلاعب بالمعلومات[1].

- **ثامنا– الحماية من التعسف:**

تعدّ الحماية من التعسف أمرًا حيويًا لضمان حقوق الأفراد والحفاظ على كرامتهم وحرياتهم. فالتعسف يمكن أن يظهر في مختلف المجالات، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وقد يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية وضع آليات وقوانين تحمي الأفراد من التعسف وتحد من حدوثه.

تشمل الحماية من التعسف عدة جوانب، منها تعزيز ثقافة الاحترام والمساواة بين الأفراد، وتعزيز مبادئ حكم القانون والعدالة. كما تتطلب الحماية من التعسف وجود آليات فعالة للشكاوى والمراقبة تضمن تطبيق القوانين واللوائح بشكل صحيح ومنع أي تجاوزات.

إن الحماية من التعسف ليست مسؤولية الحكومة وحدها، بل تتطلب مشاركة فعّالة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد أنفسهم. إن تعزيز هذه الحماية يعد تحديًا مستمرًا يتطلب العمل المشترك لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز مكانتها في المجتمع.

تعتبر الشفافية وسيلة لحماية المواطنين من التعسف الحكومي وضمان حقوقهم وحرياتهم[2].

المطلب الثاني : عنـــاصر الشفافية الإداريـــة و أبعـــادها :

تعتبر الشفافية الإدارية من العناصر الأساسية في بناء علاقة ثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث تسهم في زيادة الشفافية والمساءلة وتعزيز فعالية الإدارة العامة، فالشفافية تعني توفير المعلومات بشكل كامل وصحيح ومفهوم للجمهور، وتشمل النشر المنتظم للبيانات والتقارير والقرارات الحكومية.

[1] لأنور حمادة محمد المسؤولية الإدارية والقضاء الكامل، د ط، دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2006. ص 52.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري. الإسكندرية: دار السلام ،2011 ص14.

تتضمن عناصر الشفافية الإدارية عدة جوانب، منها الوضوح في صياغة القوانين واللوائح، والإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية بشكل دوري، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الحكومية، كما تتضمن الشفافية أيضًا تشجيع المشاركة المجتمعية في عملية اتخاذ القرارات وتوفير الفرص لتقديم الشكاوى والاعتراضات[1].

إن تعزيز عناصر الشفافية الإدارية يعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية، حيث يسهم في بناء مجتمع مدني قادر على المشاركة الفعّالة في الحياة العامة.

وتشتمل الشفافية الإدارية مجموعة من العوامل و العناصر والمبادئ التي تسهم في تحقيقها، ومن أبرز هذه العناصر:

الفرع الاول :علانية المعلومات:

علانية المعلومات تعتبر جزءًا أساسيًا من مبدأ الشفافية الإدارية، وتعني إتاحة المعلومات والبيانات الحكومية بشكل علني وعام للجمهور. تهدف علانية المعلومات إلى زيادة الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين.

علانية المعلومات تعتبر من القيم الأساسية التي تسهم في بناء مجتمع شفاف وديمقراطي. فهي تعني توفير المعلومات والبيانات بشكل واضح وشافٍ للجمهور، مما يسهم في تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين. من خلال علانية المعلومات، يمكن للمواطنين مراقبة أداء الحكومة ومؤسساتها، والمشاركة بفعالية في صنع القرارات.

كما تعتبر العلانية الخطوة الأولى في طريق الرقابة وهي من واجب الإدارة ولابد من توفيرها بالطرق الممكنة عبر وسائل الإعلام والمؤتمرات وغيرها بما يتيح توفر المعلومات للمواطنين وللأجهزة المكلفة بالرقابة حيث تتضمن علانية المعلومات عدة جوانب منها:

[1] صيرفي محمد الفساد والإصلاح والتطور الإداري، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، 2008. ص 39.

أولا : الإفصاح العلني :

الإفصاح العلني يعتبر أحد الأسس الأساسية في بناء مجتمع شفاف وديمقراطي. فهو يشير إلى إفشاء المعلومات والبيانات بشكل عام وعلني، دون تحفظات أو إخفاء، بهدف تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين. يلعب الإفصاح العلني دورًا هامًا في تعزيز مبدأ المساءلة وتمكين المواطنين من ممارسة حقهم في مراقبة السلطة العامة والمشاركة في صنع القرارات.

تحقيق الإفصاح العلني يتطلب وجود آليات وسياسات تكفل نشر المعلومات العامة بشكل منتظم وفعّال، وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية والخاصة. كما يتطلب الأمر تشجيع المشاركة المجتمعية في عمليات الإفصاح العلني وتوفير الدعم والحماية للمبلغين عن الفساد والانتهاكات.

إن الإفصاح العلني يسهم في تحقيق العدالة والشفافية وبناء مجتمع يسوده النمو والازدهار.

ثانيا : الوصول السهل للمعلومة :

الوصول السهل إلى المعلومات العامة يعتبر من العوامل الأساسية في تعزيز الشفافية وتعزيز الديمقراطية، فهو يضمن حق المواطنين في الحصول على المعلومات والبيانات التي تخص الشؤون العامة، ويسهل عليهم مراقبة أداء الحكومة ومؤسساتها والمشاركة في صنع القرارات. يشمل الوصول السهل حق الجمهور في الاطلاع على الوثائق الحكومية، والبيانات الإحصائية، والتقارير الرسمية، بشكل سريع وفعال. تحقيق الوصول السهل يتطلب تطوير قوانين وسياسات تضمن حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، وتوفير آليات فعالة لتقديم الطلبات ومتابعة الاستجابة لها. كما يتطلب تعزيز ثقافة الشفافية والوعي بأهمية الوصول السهل لتعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، وتوفير وسائل سهلة وفعالة للمواطنين للوصول إلى المعلومات الحكومية، سواء كان ذلك عبر الإنترنت أو من خلال طلبات رسمية.[1]

[1] محمد حرب نعيمة، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية قطاع غزة. كلية التجارة، قسم إدارة العمال، جامعة غزة الإسلامية ، 2012 ،ص5.

الفرع الثاني : تبسيط الإجراءات الإدارية

عرفتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية بأنها " عملية الحد من الروتين الذي ينشأ من الإفراط في وضع اللوائح التنظيمية التي يمكن ان تكون زائدة عن الحاجة أو موضوعة بواسطة مكاتب بيروقراطية "[1]وتبسيط الإجراءات هو عملية تهدف الى التخفيف والاختصار من مسارات الإجراءات الإدارية من خلال القضاء او على الأقل الإنقاص من مظاهر البيروقراطية وذلك بتوفير الأدلة الإرشادية عن إجراءات العمل واختصار الإجراءات الغير ضرورية .

اولا : خطوات تبسيط الإجراءات:

يمكـن إتباع الخطوات التالية لتبسيط الإجراءات الإدارية:

أ– اختيار العمل : إن المهام المتكررة والتي تتطلب جهدا كبيرا لتحقيقها و التي تكثر فيها الشكاوي والتذمر هي التي تحتاج إلى تحسين.

ب–جمع المعلومات ذات القيمة : في هذه الخطوة يتم جمع معلومات حول طريقة القيام بالنشاط وذلك من خلال إجراء مراجعة الوصف ال الوظيفي وخرائط سير العمل استخدام طريقة توجيه الاسئلة لجمع كافة المعلومات المرتبطة بالعمل .[2]

ت – وضع الاقتراحات والتوصيات لأجل تحسين الإجراءات : وذلك بواسطة القيام بما يلي :

- ✓ حذف الخطوات الغير ضرورية .
- ✓ ضم بعض الخطوات الى بعضها وذلك بدمجها في خطوة واحدة.
- ✓ إعادة ترتيب الخطوات وتنظيمها .
- ✓ اقتراح خطوات أسهل لإجراء العمل.
- ✓ إعادة توزيع الأعمال الإدارية بين الموظفين لمنع تكدسها .

[1] أنشئت المنظمة العربية للتنمية الإدارية (ARADO) سنة 1961 كإحدى المنظمات المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية لتتولى مسؤولية التنمية الإدارية في المنطقة العربية.

[2] محمد حرب نعيمة، مرجع سابق ،ص20.

ث – التنفيـذ : قبل البدء بتنفيذ الإجراءات الجديدة المبسطة لابد الحصول على موافقة المسؤولين وذلك بتقديم دراسة مقارنة تبين الفرق بين الإجراءات القديمة والإجراءات الجديدة لاسيما فيما يتعلق بتوفير الوقت وجهود الموظفين والتوفير في النواحي المادية والمالية .

ج – المتابعـة : لا تنتهي عملية تبسيط الإجراءات عند عملية التنفيذ إذ ينبغي تفحص الإجراءات الحديدة من حين لآخر للتأكد من عدم تسرب خطوات غير ضرورية للإجراءات المقترحة.

ثانيا : أهداف و فوائد تبسيط الإجراءات الإدارية .

تحقق الإجراءات المبسطة أهداف وفوائد متعددة للإدارة ولجمهور المواطنين فهي لا تؤدي الى تخفيض النفقات فحسب بل تساعد على زيادة وكفاءة وفعالية الإدارة وإضفاء مرونة على علاقة الفرد بالدولة ومؤسساتها[1]ومن اهداف وفوائد تبسيط الإجراءات الإدارية ما يلي:

- ✓ الحد من المدفوعات الغير مبررة الرشوة للموظفين في الجهاز الإداري لأنها تعطي المزيد من الشفافية.
- ✓ المساعدة على مواكبة التغيرات والمستجدات المحيطة إلى توفير الوقت والجهد والمال على التنظيم .
- ✓ التخطيط السليم والموضوعية والابتعاد عن الفوضى والازدواجية في أداء الأعمال .
- ✓ المساعدة على وضع معايير الأداء وبالتالي تساعد على قياس كفاءة الإدارات وقدرتها .
- ✓ تجنب الفوضى في القيام بالأعمال في الإدارات .
- ✓ إحكام الرقابة على تنفيذ الأعمال.

[1] محمد حرب نعيمة، مرجع سابق ص 21،22.

الفرع الثالث: الرد على شكاوي وعرائض المواطنين وتسبيبها .

فالرد على هذه الشكاوي له اهمية بالغة بالنظر الى جانبين ، الاول بالنسبة للإدارة بذاتها لأن الشكاوي عادة ما ترفع الى رئيس او مدير الإدارة العمومية هذا الاخير قد يقف بفضل هذه الشكاوي على تقصير أو تعسف أحد الموظفين الأمر الذي يساعده في تصويب العمل الإداري ، اما الجانب الثاني فيكون بالنسبة للمواطن الذي يقدم شكوى ويتم الرد عليها بإعطائه حقه – إن كان له حق- الأمر الذي يدعم ثقة المواطنين في إداراتهم العمومية.[1]

لتسبيب القرارات الإدارية أهمية بالنسبة للأفراد والإدارة على سواء فكما أنه ضمان للحقوق والحريات من تعسف الإدارة يعتبر سببا لنجاعة العمل الإداري كما يسهل مهمة القاضي الإداري خاصة في مراقبة المشروعية الداخلية للقرارات الإدارية.

رغم ذلك لم يتقرر مبدأ التسبيب الوجوبي للقرار الإداري في الجزائر الا بموجب المادة 11 من القانون 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته [2]التي فرضت تسبيب القرارات الصادرة في غير صالح المواطنين[3] وللتسبيب أهمية بالنسبة للأفراد والإدارة معا فطبيعة علاقة الإدارة بالأفراد تتطلب ضمانات كافية في مواجهة تعسفها ، كما أن طبيعة العمل الإداري تحتم التفكير أولا قبل اتخاذ القرار لذا تكمن اهمية التسبيب فيما يلي :

[1] ط/د حنان مزهود مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد 09 العدد 03 جامعة محمد الصديق بن يحي الجزائر ديسمبر 2018 ، ص 354.

[2] قانون رقم 06-01 مؤرخ في 20-02-2006 ،يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر ج عدد 14 ،صادر في 08-03-2006 ،معدل ومتمم.

[3] أنظر المادة 11 الفقرة 04 من القانون 06 /01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .

أولا : التسبيب ضمانة هامة للأفراد .

إلزام الإدارة بتسبيب قراراتها كفيل بالوقوف حاجزا دون التصرفات التحكمية لرجل الإدارة ، إذ يغدو التسبيب شرطا لصحة القرار ويكفل للفرد اطلاعا وافيا على اسباب القرار ويبين له مركزه القانوني ويسهل عليه اتخاذ القرار المناسب اتجاهه [1].

إلزام الإدارة بالتسبيب يقيد سلطتها فالسلطة المقيدة تحمي حقوق الأفراد وحرياتهم لأنها تحد الدائرة التي تتصرف فيها الإدارة والتسبيب الواضح والمنطقي يحيط الفرد بأسباب القرار مجانا دون اللجوء المجهد والمكلف للقضاء ويسهل عليه الإثبات وبناء ادعاءاته وترتيبها عند الطعن قضائيا .

أما عدم التسبيب يتركه غير قادر على تحديد نقاط الارتكاز التي يبدأ منها الدفاع عن نفسه فيستنفذ كل قواه ويفقد ثقته في شرعية النشاط الإداري .

ثانيا : التسبيب سبب لنجاعة العمل الإداري .

يرى بعض الفقه أن التزام الإدارة بتسبيب قراراتها يقيد نشاطها ويضاعف البطئ في تسيير شؤونها لكن البعض يراه سببا لنجاعة العمل الإداري فالأستاذ Riverro يرى أن تنفيذ القرار يغدو أكثر سهولة كلما كان مفهوما ويسهل قبوله من طرف الأفراد فيقل احتمال مخاصمته [2].

والتسبيب وسيلة للرقابة الذاتية إذ يبعث على التروي والتدقيق والاستفادة من وجهات النظر المختلفة تفاديا لقرارات الغير مدروسة وتجنب رجل الإدارة القرارات الانفعالية إذ يكون إصدار القرار بعد البحث الموضوعي والدقيق ،وبهذا يكون ضمانة موضوعية مؤثرة في مضمون القرار الإداري ، إذ يحمل في طياته الدليل على صحته.

[1] أ/ وافية داهل تسبيب القرارات الإدارية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا . مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 11 جوان 2017 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف، ص 530.

[2] وافية داهل المرجع نفسه ص 431.

إن التزام الإدارة بالتسبيب لا يعرقل العمل الإداري لأن كل قرار يجب أن يكون له سبب جدي وقائم وقت إصداره إلا إذا حاولت الإدارة اختراع أسباب شكلية لا علاقة لها بالأسباب الحقيقية وفي هذه الحالة من تتحمل النتائج[1].

المطلب الثاني : أبعاد الشفافية الإدارية.

تظهر أبعاد الشفافية من خلال انعكاس تطبيقها على أداء الإدارة وآلية اتخاذ القرارات فيها، ولاسيما القرارات التي تعنى بحقوق المواطنين ، إذ يجب على الإدارة الالتزام بالشفافية لضمان توافق أدائها مع التشريعات القانونية، وأهم هذه الأبعاد الذي تؤثر في تطبيقها[2] هي :

الفرع الأول –البعد التشريعي:

يقوم هذا البعد على وضع حدود معينة لمتطلبات الشفافية من خلال تحديث وتعديل التشريعات القانونية بما ينسجم مع التطورات التي تطرأ على الحياة العصرية سواء كان على الصعيد التنظيم الإداري أو السياسي أو الاجتماعي ، ويكمن دور هذا البعد في الكشف عن صور المخالفات التي تصدر عن الإدارة وموظفيها والعمل على إيجاد سبل لمعالجة هذه المخالفات بطرق سليمة وقانونية. وفرض الرقابة اللازمة لتنفيذ القوانين في مؤسسات الدولة كافة مع ضرورة نشرها لغرض اطلاع المجتمع عليها.

الفرع الثاني : البعد الأخلاقي:

يعد البعد الأخلاقي مهما عند تطبيق مبدأ الشفافية، إذ ينبع من قيم ومبادئ مترسخة لديهم، تبعد الموظفين عن المخالفات، وتقل نسب الفساد كلما تعمقت تلك القيم الأخلاقية لدى العاملين وينشأ لديهم مبدأ لا يقبل المفاوضة وهو الالتزام بالقانون والذي يمثل بحد ذاته قيمة أخلاقية.

1عبد الرحمان بوكثير ، عبء الإثبات في دعوى الإلغاء أطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الجزائر 2 ،2014/2013 ص106.

[2]مجلة العلوم القانونية كلية القانون جامعة بغداد العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول للمدة 13 .بتاريخ 2019/11/14 ص 224 .

ثالثا: البعد المهني :

ويقصد به وجود نظام عمل داخلي يبين عمل كل موظف داخل الإدارة يكون بمثابة المرشد لهم في أداءه أعمالهم، بما يحقق سرعة في الإنجاز وزيادة في إنتاجية العمل من خلال تبني السلوك المهني السليم القائم على الصدق والنزاهة والحياد وغيرها من معايير السلوك الوظيفي الصحيح.

المبحث الثاني : تكوين المجالس المحلية :

تكوين المجالس المحلية يعد جزءًا أساسيًا من نظام الحكم المحلي في العديد من الدول، حيث تُعتبر المجالس المحلية الهيئات التي تدير شؤون المناطق الصغيرة مثل البلديات والقرى ، وتعتمد طريقة تكوين المجالس المحلية على النظام القانوني والدستوري لكل دولة، وقد تتألف هذه المجالس من أعضاء ينتخبون من قبل السكان المحليين أو يُعينون من قبل الحكومة المركزية.

تهدف المجالس المحلية إلى تمثيل مصالح السكان المحليين وتلبية احتياجاتهم اليومية، بالإضافة إلى تطوير المجتمعات المحلية وتعزيز التنمية المحلية. وتتنوع صلاحيات المجالس المحلية بحسب الدولة، إذ قد تشمل إدارة البنية التحتية المحلية، وتنظيم الخدمات العامة مثل النقل والصرف الصحي والتعليم المحلي، وإدارة المساحات العامة والمناطق الخضراء.

تعتبر المجالس المحلية جزءًا أساسيًا من الديمقراطية المحلية، حيث يمكن للسكان المشاركة في اختيار أعضاء المجالس والمساهمة في صنع القرارات التي تؤثر مباشرةً على حياتهم اليومية وبيئتهم المحلية.

في هدا المبحث سنتطرق على:

- المطلب الاول: المجلس الشعبي الولائي.
- المطلب الثاني المجلس الشعبي البلدي.

المطلب الاول : المجلس الشعبي الولائي :

المجلس الشعبي الولائي هو هيئة تشريعية وتنفيذية محلية في الجزائر، يتم انتخاب أعضائها من قبل السكان المحليين في كل ولاية. يهدف المجلس الشعبي الولائي إلى تمثيل مصالح السكان في الولاية وتنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي[1].

يتولى المجلس الشعبي الولائي عدة مهام منها وضع السياسات والخطط التنموية للولاية، والمساهمة في تنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الولاية، ومراقبة أداء السلطات المحلية وضمان تقديم الخدمات العامة بشكل فعال للمواطنين.

يعتبر المجلس الشعبي الولائي جزءًا من النظام الديمقراطي في الجزائر، حيث يسمح للسكان بالمشاركة في اختيار أعضائه من خلال الانتخابات، وهو يعتبر آلية مهمة لتعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي[2].

الفرع الاول : تعريف و تشكيل المجلس الشعبي الولائي

تعتبر المجالس الشعبية الولائية جزءًا أساسيًا من الهياكل الإدارية في الجزائر، يُعرف المجلس الشعبي الولائي على أنه هيئة تمثيلية تنتخب لتمثيل سكان الولاية وتنفيذ السياسات العامة على المستوى الولائي، و يتشكل المجالس الشعبية الولائية من قبل الناخبين في كل ولاية، ويتم انتخاب أعضائها لفترة زمنية محددة.

يتمثل دور المجلس الشعبي الولائي في مراقبة أداء السلطات التنفيذية في الولاية ومراقبة تنفيذ البرامج التنموية والخدمات العامة. كما يلعب المجلس دورًا في صياغة السياسات المحلية واقتراح القوانين واللوائح التي تخص الولاية.

[1] الحسنات يسرى،. واقع متطلبات الشفافية لإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العالقة في تعزيزها. الجامعة بغزة، معهد التنمية المجتمعية ، 2013، ص52.

[2] الحريري محمد سرور، إدارة العلاقات العامة. عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، 2018، ص،39.

تعتبر المجالس الشعبية الولائية جزءًا أساسيًا من الديمقراطية المحلية في الجزائر، حيث تمثل مكانًا لتبادل الآراء واتخاذ القرارات التي تخص الشأن العام في الولاية. تسهم المجالس الشعبية الولائية في تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والتنموية في الولاية.

اولا: تعريفه:

المجلس الشعبي الولائي هو هيئة تشريعية وتنفيذية محلية في الجزائر، يتكون من أعضائه الذين يتم انتخابهم بشكل مباشر من قبل السكان في كل ولاية. يهدف المجلس الشعبي الولائي إلى تمثيل مصالح السكان في الولاية وتنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي.

يقوم المجلس الشعبي الولائي بوضع السياسات والبرامج التنموية للولاية، ومراقبة أداء السلطات المحلية، وتنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الولاية. كما يلعب دوراً في تحسين جودة الحياة في الولاية وتطويرها عبر تنفيذ المشاريع التنموية وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، كما يعتبر المجلس الشعبي الولائي جزءًا من النظام الديمقراطي في الجزائر، حيث يمثل آلية مهمة لتعزيز الحكم الرشيد وممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي[1].

دور المجلس الشعبي الولائي يتمثل في تمثيل ومناقشة مصالح السكان في الولاية واتخاذ القرارات التي تخدم تطلعاتهم واحتياجاتهم المحلية، ويشمل دور المجلس الشعبي الولائي على النحو التالي:

- **التشريع:**

صياغة وتعديل القوانين واللوائح المحلية التي تنظم شؤون الولاية تعتبر من الخطوات الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها. فهي تسهم في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع، وتعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

[1] الخلايلة محمد علي بلا تاريخ. الإدارة المحلية وتطبيقاتها على كل من بريطانيا وفرنسا ومصر. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2009 ص420.

تتضمن عملية صياغة وتعديل القوانين واللوائح النظر في الظروف المحلية والتحديات التي تواجه الولاية، وضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. كما تشمل العملية الاستشارة العامة ومشاركة المواطنين والجهات المعنية في صنع القرارات، لضمان تمثيل مختلف شرائح المجتمع واحترام آرائهم.

تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أيضًا توفير الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لتشجيع الاستثمارات الخاصة وتنمية القطاعات الاقتصادية المستدامة، وتعزيز التعليم والصحة والبنية التحتية، وتوفير فرص العمل والحفاظ على البيئة والثقافة المحلية وذلك طبقا للمادة 01 الفقرة 04 من القانون 12- 07 المتعلق بالولاية حيث نصت على أنه " وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وترقية وتحسين الإطار المعيشي "[1].

- **الرقابة:**

مراقبة أداء السلطات المحلية ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج التنموية وضمان تحقيق الشفافية والنزاهة تعتبر من الأدوات الرئيسية لضمان تحقيق التنمية المستدامة في الولايات. يتطلب ذلك إنشاء آليات رقابية فعّالة تستند إلى معايير واضحة ومحددة تتيح للمراقبين والجمهور تقييم أداء السلطات المحلية ومراقبة تنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

تشمل عملية مراقبة أداء السلطات المحلية ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج التنموية الاطلاع على التقارير والبيانات المتعلقة بالأداء وتقييمها بشكل منتظم، وتقديم التوصيات والتوجيهات الضرورية لتحسين الأداء وتحقيق الشفافية والنزاهة. كما تتضمن أيضًا توفير مساحة للمشاركة المجتمعية وتفعيل دور المواطنين في عملية اتخاذ القرارات المحلية.

تحقيق الشفافية والنزاهة في أداء السلطات المحلية يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يضمن التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع ويساهم في تحسين جودة الحياة والخدمات المقدمة للمواطنين[2].

[1] قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية.

[2] عوابدي عمار، نظرية المسؤولية الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998،ص 41.

- **التخطيط الاستراتيجي:**

وضع الخطط الاستراتيجية والبرامج التنموية للولاية يعتبر خطوة حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تهدف هذه الخطط إلى تحديد الأهداف والأولويات التنموية ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها. يجب أن تتم هذه العملية بناءً على استشراف الاحتياجات والتحديات التنموية التي تواجه السكان وتلبية متطلبات التنمية المحلية.

تشمل وضع الخطط الاستراتيجية والبرامج التنموية استشراف الاحتياجات السكانية في مختلف المجالات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والاقتصاد، وتحليل المشاكل والتحديات التنموية، وتحديد الأولويات ووضع الأهداف الواقعية والملموسة لتحقيق التنمية المستدامة.

يجب أن تكون هذه الخطط متكاملة وشاملة وتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للولاية، وترتكز على تعزيز التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع، وتضمن توفير الفرص الضرورية للتنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للسكان[1].

- **توفير الخدمات:**

توفير الخدمات العامة للمواطنين مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والنقل وغيرها يعتبر أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياتهم. إذ تسهم هذه الخدمات في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتعزيز الرفاهية العامة.

توفير خدمات الصحة العامة يضمن الحماية من الأمراض والأوبئة وتوفير الرعاية الطبية الأساسية للمواطنين. أما خدمات التعليم، فتسهم في بناء قدرات الفرد وزيادة فرص التوظيف وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، تحسين البنية التحتية وتوفير وسائل النقل الفعالة يعزز النمو الاقتصادي ويسهم في توفير فرص العمل وتحسين الرفاهية العامة. لذا، يجب على السلطات المحلية والمركزية توجيه الجهود لتحسين هذه الخدمات وتوفيرها بشكل مستدام لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين[1].

[1] بن موهوب فوزي، دراسة مدى التأثير كآلية لحماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية 2012.ص 27.

- **تعزيز المشاركة المجتمعية:**

تشجيع ودعم المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتنفيذ البرامج التنموية المحلية يعتبران عنصرين أساسيين في تحقيق التنمية المستدامة. إذ تعزز المشاركة المجتمعية الشفافية والديمقراطية، وتعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتضمن توافق القرارات مع احتياجات وتطلعات السكان.

تشجيع ودعم المشاركة المجتمعية يتطلب إنشاء آليات وآليات فعّالة للاستشارة والتواصل مع المجتمع المحلي، وتوفير المعلومات والتدريب اللازمين لتمكين المواطنين من المشاركة بفاعلية في صنع القرار وتنفيذ البرامج التنموية. كما يتطلب الأمر تعزيز ثقافة الحوار والتعاون بين الحكومة والمجتمع المحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن تعزيز المشاركة المجتمعية يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يضمن توافق القرارات مع احتياجات وتطلعات السكان ويعزز الشراكة بين مختلف الفئات والجهات لتحقيق التقدم والازدهار المستدام في المجتمع[2].

أما أهمية المجلس الشعبي الولائي فتكمن في أنه يعزز الحكم الرشيد والديمقراطية المحلية ويعكس إرادة الشعب في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، كما يسهم في توجيه السياسات الحكومية بما يتوافق مع احتياجات السكان وتطلعاتهم.

ثانيا: تشكيلته:

يتشكل المجلس الشعبي الولائي من المنتخبين الذين تم انتخابهم من طرف سكان الولاية المسجلين من بين مجموعة المرشحين من طرف الأحزاب السياسية والقوائم الحرة ، وينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة خمسة سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة ، تجري الانتخابات في ظرف الأشهر الثلاثة (03) التي تسبق انتهاء المدة النيابية الجارية طبقا للمادة 65 من القانون العضوي 01/12 المتعلق بنظام الانتخابات. [3]وتحت إشراف الهيئة المستقلة للانتخابات . [4]

[1] خروفي بلال الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2011 – 2012، ص 74.

[2] خلفات أحمد برامج إصلاح الإدارة الجزائرية .2000-2010 الجزائر: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 122.

[3] القانون رقم 10/16 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 غشت سنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات ج ر العدد 50.

[4] أنظر المواد من 151 إلى غاية المادة 155 من القانون 10/16 بنظام الانتخابات ،ص 28.

يتألف المجلس الشعبي الولائي حسب المادة 82 من القانون العضوي 01/12 المتعلق بالانتخابات من عدد معين من الأعضاء يتغير حسب تغير عدد سكان الولاية الناتج عن حصيلة الإحصاء الوطني للسكن والسكان الأخير وضمن الشروط الآتية :

- ✓ 35 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250000 نسمة.
- ✓ 39 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250001 و650000 نسمة.
- ✓ 43 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 650001 و 950000 نسمة.
- ✓ 47 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950001 و 1150000 نسمة.
- ✓ 51 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 1150001 و1250000 نسمة.
- ✓ 55 عضوا في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1250001.

مع مراعاة أنه يجب ان تكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضو واحد على الأقل . هذا فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار نسبة تمثيل المرأة في المجالس الشعبية الولائية .[1]

يجتمع المجلس الشعبي الولائي تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنا، قصد انتخاب و تنصيب رئيسه خلال الثمانية (08) أيام التي تلي إعلان نتائج الانتخابات ، حيث يتم وضع مكتب مؤقت للإشراف على الانتخابات يتشكل من المنتخب الأكبر سنا ويساعده المنتخبان الأصغر سنا ويكونون غير مترشحين ، يستقبل المكتب الترشيحات لانتخاب الرئيس ويقوم بإعداده قائمة المترشحين ، يحل هذا المكتب بقوة القانون فور إعلان النتائج ثم يحرر المحضر النموذجي المتعلق بتنصيب رئيس المجلس الشعبي الولائي. [2]

ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسه من بين أعضائه للعهدة الانتخابية، يقدم المترشح لانتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، و في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن القائمتين الحائزتين على خمسة وثالثين بالمائة 35%على الأقل من المقاعد تقديم مرشح ، وفي حالة عدم حصول أي قائمة على خمسة وثالثين بالمائة 35%على الأقل من المقاعد يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها و يكون الانتخاب سريا، و بعدها يعلن رئيسا للمجلس الشعبي الولائي المترشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات وإذا لم يحص أي مترشح على الأغلبية المطلقة يجرى دور ثان بين المترشحين الحائزين على المرتبتين الأولى والثانية ، ويعلن فائزا المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات ،أما في حالة تساوي الأصوات المتحصل عليها،

[1] القانون العضوي 03/12 المؤرخ في 2012/01/12 يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة .

[2] المادة 58 من القانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية مصدر سابق.

يعلن فائزا المترشح الأكبر سنا، و بعد ذلك يعد المكتب المؤقت محضر النتائج النهائية لانتخاب رئيس المجلس الشعبي الولائي و يرسله الى الوالي، و يلصق بمقر الولاية والملحقات الإدارية والبلديات والملحقات الإدارية و مندوبيات البلديات [1]

يتم بعد ذلك تنصيب رئيس المجلس الشعبي الولائي المنتخب في مهامه بمقر الولاية بحضور الوالي وأعضاء المجلس الشعبي الولائي وأعضاء البرلمان ورؤساء المجالس الشعبية البلدية خلال جلسة علنية. [2].

يختار رئيس المجلس الشعبي خلال الثمانية 08 أيام التي تلي تنصيبه لنوابه من بين أعضاء المجلس، ويعرضهم للمصادقة بالأغلبية المطلقة للمجلس الشعبي الولائي و لا يمكن أن يتجاوز عددهم اثنين (02) بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية المتكونة من 35 الى 39 منتخبا ،ثلاثة (03) بالنسبة للمجالس المتكونة من 43 الى 47 منتخبا ،06 بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية المتكونة من 51 الى 55 منتخبا، ليتفرغ بعدها رئيس المجلس الشعبي الولائي للممارسة عهدته وهو ملزم بذلك أن يقيم داخل إقليم الولاية.[3]

الفرع الثاني : اهم اختصاصات المجلس الشعبي الولائي

يعتبر المجلس الشعبي الولائي من أهم الهياكل الإدارية في الجزائر، حيث يضمن تمثيل سكان الولاية ويمارس العديد من الاختصاصات والصلاحيات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات السكان. يتمتع المجلس الشعبي الولائي بالعديد من الاختصاصات التي تشمل وضع السياسات العامة للولاية والتي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساهمة في تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، بالإضافة إلى تنظيم الشؤون المالية والإدارية للولاية ومراقبة أداء السلطات التنفيذية المحلية. كما يلعب المجلس الشعبي الولائي دورًا هامًا في تشجيع ودعم المشاركة المجتمعية في صنع القرارات وتنفيذ البرامج التنموية، وتعزيز التواصل بين الحكومة المحلية والمجتمع المحلي.

[1] أنظر المادة 59 من القانون 07/21المتعلق بالولاية .ص 15.

[2] أنظر المادة 60 من نفس القانون .

[3] انظر المادة 61 و 62 والمادة 63 من نفس القانون .

اختصاصات المجلس الشعبي الولائي تشمل عدة مجالات تتعلق بالشؤون المحلية والإدارية والتنموية، ومن أبرزها:

- **وضع السياسات والبرامج:**

من مهام واختصاصات المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو صياغة السياسات والبرامج التنموية للولاية، وتحديد أولويات التنمية المحلية. يقوم المجلس بذلك بالتعاون مع السلطات المحلية الأخرى وباستشارة الجهات المعنية والمجتمع المحلي، وهو ما أكدته المادة01 من القانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية [1]،حيث يعتمد على دراسات وتحليلات دقيقة لاحتياجات السكان وتطلعاتهم.

تتضمن عملية صياغة السياسات والبرامج التنموية تحليل الوضع الحالي للولاية وتحديد المشاكل والتحديات التي تواجهها، ووضع أهداف واضحة وملموسة لتحقيق التنمية المستدامة. كما يجب أن تتضمن هذه السياسات والبرامج التنموية استراتيجيات فعالة لتحقيق هذه الأهداف، وتحديد الإجراءات والمشاريع الضرورية لتنفيذها بموجب نصوص المادة 77 و المادة78. [2]

تحديد أولويات التنمية المحلية يعتمد على مدى توافقها مع احتياجات وتطلعات السكان، ويجب أن تكون متكاملة وتغطي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تهدف هذه الأولويات إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للولاية وهو ما نصت عليه المواد من 80 الى غاية المادة 83 [3]وضمان تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة السكان.

- **التخطيط الحضري والريفي :**

من مهام المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو وضع الخطط الحضرية والريفية لتنظيم النمو الحضري وتحسين البيئة الحضرية والريفية. يهدف ذلك إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين في الولاية.

[1] نصت عليه المادة 01 من القانون 07/12 المتعلق بالولاية في فقرتها 04 " وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي ..."

[2] أنظر المادة 77 و78 من القانون 07/12.

[3] راجع المواد من 08 الى غاية 83 من نفس القانون .

تتضمن عملية وضع الخطط الحضرية والريفية تحليل الوضع الحالي للمدن والقرى في الولاية، وتحديد المشاكل والتحديات التي تواجهها، ووضع استراتيجيات وخطط عمل لتحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق. يجب أن تكون هذه الخطط متكاملة وتشمل تنظيم الأراضي والنقل والبنية التحتية والخدمات العامة، وتحقيق التوازن بين النمو الحضري والتطوير الريفي.

تهدف الخطط الحضرية والريفية إلى تحسين البيئة الحضرية والريفية وتوفير البيئة المناسبة للعيش والعمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. كما تسهم هذه الخطط في تحقيق التوازن بين الأنماط الحياتية الحضرية والريفية، وتعزيز التنمية المستدامة في الولاية.

- **المالية والموارد:**

من مهام المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو وضع ميزانية الولاية وإدارة الموارد المالية والمادية لتنفيذ البرامج التنموية. يقوم المجلس بذلك بالتعاون مع السلطات المحلية الأخرى وبناءً على الخطط الاستراتيجية للولاية وأولويات التنمية المحلية.

تتضمن عملية وضع ميزانية الولاية تقدير الإيرادات والنفقات المتوقعة للسنة المالية القادمة، وتحديد مصادر التمويل المحتملة مثل الضرائب والرسوم والمساهمات الحكومية. كما يجب أن تتضمن الميزانية تخصيص الإنفاق لتنفيذ البرامج التنموية وتحسين الخدمات العامة والبنية التحتية في الولاية.

إدارة الموارد المالية والمادية تشمل تنفيذ الإنفاق بشكل فعال وفقاً للميزانية المعتمدة، ومراقبة النفقات وتقييم أداء البرامج التنموية، وضمان استخدام الموارد بشكل شفاف وفعّال لتحقيق التنمية المستدامة في الولاية[1].

حيث حدد القانون 07/12 المتعلق بالولاية من المادة 157 الى غاية المادة 174 جميع الضوابط القانونية التي تخضع له الميزانية بدءا من الإعداد والتحضير وصولا إلى تحصيل الإيرادات .[2]

[1] سعادي فتيحة المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2011. ص 69.

[2] راجع المواد من 157 الى غاية 175 من القانون 07/12 المتعلق بالولاية .ص 23 ،24.

- **التعليم والثقافة:**

من مهام المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو تطوير التعليم والثقافة المحلية وتوفير البنى التحتية اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة في الولاية.

يتضمن تطوير التعليم والثقافة المحلية تحسين جودة التعليم وتوفير الفرص التعليمية للجميع، وتشجيع النشاط الثقافي والفني في الولاية. كما يتضمن أيضًا توفير البنى التحتية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، مثل بناء وتطوير المدارس والمؤسسات التعليمية، وتوفير المكتبات والمراكز الثقافية، وتطوير البنية التحتية الثقافية والترفيهية في الولاية.

تحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون مع الجهات المعنية والمجتمع المحلي، واستخدام الموارد المالية والبشرية بشكل فعّال وفقاً للخطط والبرامج المحددة. تعتبر هذه الخطوات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين في الولاية.

- **الصحة:**

من مهام المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو توفير الخدمات الصحية اللازمة للمواطنين وتحسين جودتها، وذلك من خلال توفير البنى التحتية الصحية اللازمة وتطوير الخدمات الطبية والصح طبقا للمادة 77الفقرة 01 "يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في الصحة العمومية ... .." [1].

تتضمن جهود تحسين الخدمات الصحية توفير المستلزمات الطبية الضرورية وتحديث المعدات الطبية وتوفير الأدوية اللازمة للعلاج، كما تشمل أيضًا تطوير المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الكوادر الطبية المؤهلة لتقديم الرعاية الصحية الجيدة للمواطنين كما جاء في نص المادة 94 و المادة 95 من القانون 07/12 المتعلق بالولاية .

[1] أنظر المادة 77 من القانون 07/12 المتعلق بالولاية .

تحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون مع الجهات الصحية المعنية وتوجيه الجهود والموارد بشكل فعال لتحسين البنية التحتية الصحية وتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. تعتبر هذه الجهود أساسية للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين وتعزيز الرفاهية العامة في الولاية.

- **الشؤون الاجتماعية:**

من مهام المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو تنفيذ البرامج الاجتماعية والإنسانية لدعم الفئات الضعيفة وتحقيق التكافل الاجتماعي، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم والخدمات للأشخاص الذين يعانون من ظروف صعبة أو يحتاجون إلى دعم خاص.

تتضمن هذه البرامج تقديم المساعدات الاجتماعية والمالية للأسر المعوزة والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الرعاية للمسنين والأطفال اليتامى والأيتام، وتنظيم الحملات الإنسانية والتضامنية لمساعدة الفئات الضعيفة في الولاية.

تحقيق التكافل الاجتماعي يتطلب التعاون مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، وتوجيه الجهود والموارد بشكل فعّال لدعم الفئات الضعيفة وتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي في الولاية. تعتبر هذه الجهود أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة حياة الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع[1].

- **البيئة والطاقة:**

من مهام المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو حماية البيئة وتوفير مصادر الطاقة المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتوفير مصادر الطاقة المتجددة.

تشمل جهود حماية البيئة حماية الحياة البرية والمائية والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتوفير البيئة الصحية للمواطنين. كما تتضمن توفير مصادر الطاقة المستدامة تشجيع استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والماء، والحد من استخدام الوقود الأحفوري الذي يسبب التلوث البيئي.

[1] مختاري نسيمة، التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012. ص 102.

تحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون مع الجهات المعنية والمجتمع المحلي، وتوجيه الجهود والموارد بشكل فعال لتنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية البيئة وتوفير مصادر الطاقة المستدامة. تعتبر هذه الجهود أساسية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الولاية.

- **النقل والإسكان:**

من مهام المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو تطوير وتحسين وسائل النقل وتوفير الإسكان اللائق للمواطنين، وذلك من خلال توجيه الجهود والموارد نحو تحسين البنية التحتية للنقل وتوفير الإسكان اللائق للسكان.

تشمل جهود تطوير وسائل النقل تحسين الطرق والشبكات الطرقية وتوفير وسائل النقل العامة الفعالة والمستدامة، وكذلك تطوير وسائل النقل البديلة مثل الدراجات الهوائية والمشي لتحسين البيئة وتخفيف الازدحام المروري.

أما جهود توفير الإسكان اللائق فتشمل توفير السكن المناسب والميسور للمواطنين، وتحسين البنية التحتية السكنية وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي للمنازل.

تحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون مع الجهات المعنية وتوجيه الجهود والموارد بشكل فعال لتحسين وسائل النقل وتوفير الإسكان اللائق للمواطنين، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة في الولاية[1].

- **الأمن والسلامة:**

من مهام المجلس الشعبي الولائي في الجزائر هو المساهمة في حفظ الأمن والسلامة العامة في الولاية، وذلك من خلال التعاون مع الجهات الأمنية والمؤسسات ذات الصلة لتحقيق هذه الأهداف الحيوية.

تشمل جهود المجلس في هذا المجال دعم الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة والتطرف وضمان تطبيق القانون، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الأمن والوعي بالمخاطر وتشجيع التبليغ عن الجرائم والمخالفات.

تحقيق هذه الأهداف يتطلب توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق الأمن والسلامة العامة، والعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق هذه الأهداف الحيوية للمجتمع.

[1] معاوي وفاء الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص 143.

تتنوع اختصاصات المجلس الشعبي الولائي بحسب الدولة والنظام القانوني الذي ينص على تكوينه، وتتضمن أيضًا العديد من الوظائف الأخرى التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي[1].

المطلب الثاني :المجلس الشعبي البلدي

المجلس الشعبي البلدي هو هيئة تشريعية وتنفيذية محلية تعتبر السلطة الأساسية في إدارة الشؤون المحلية في الجزائر. يعد المجلس الشعبي البلدي هيكلاً هاماً في نظام الحكم المحلي الديمقراطي، حيث يتم انتخاب أعضائه بشكل دوري من قبل السكان المقيمين في البلدية.

القانون 11-10 المتعلق بالبلدية[2]هو قانون ينظم تنظيم البلديات في الجزائر. يحدد هذا القانون صلاحيات البلديات وهيئاتها الإدارية والمالية والتنظيمية، وينظم عمليات الانتخابات البلدية والمسائل المتعلقة بالتشريعات والقرارات البلدية. يهدف القانون إلى تعزيز دور البلديات في تطوير المناطق الحضرية والريفية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.[3]

يتولى المجلس الشعبي البلدي عدة مهام منها وضع السياسات المحلية وصياغة القرارات التي تخص شؤون البلدية، وكذلك تنفيذ البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تطوير وتحسين البلدية. كما يقوم المجلس بالمراقبة والتقييم المستمر لأداء الإدارة المحلية وضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي المحلي.

تعتبر المجالس الشعبية البلدية أداة مهمة في تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين السكان من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة[4].

[1]قرواط يونس، واقع ممارسات العالقات العامة على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة والية البليدة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2019، ص224-221.

[2] القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37

[3]حسب نص المادة 13 من مرسوم تنفيذي رقم 13-105 مؤرخ في 17 مارس 2013 يتعلق بالنظام الداخلي النموذجي للمجالس الشعبية البلدية،

[4]كمال أسامة، إدارة العلاقات العامة. البحرين، مؤسسة لورد العالمية ، 2013، ص 37.

الفرع الاول : تعريف و تشكيل المجلس الشعبي البلدي

المجلس الشعبي البلدي هو هيئة تنفيذية تتولى إدارة شؤون البلدية وتنفيذ القرارات البلدية في إطار القانون 11-10 المتعلق بالبلدية في الجزائر. يتكون المجلس الشعبي البلدي من أعضاء يتم انتخابهم عن طريق الانتخابات البلدية العامة والمباشرة، ويتولى المجلس الشعبي البلدي العديد من المهام من بينها وضع الخطط والبرامج البلدية وتنفيذها، وتحقيق التنمية المستدامة في البلدية، وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، وتنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في البلدية، وغيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في القانون.

تشكيل المجلس الشعبي البلدي يتم وفقاً لأحكام القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، حيث يتم انتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي عن طريق الانتخابات البلدية العامة والمباشرة التي تجرى بناءً على قوائم مرشحين تقدمها الأحزاب السياسية والقائمات المستقلة. يجب أن تكون قوائم المرشحين متنوعة وتمثل مختلف شرائح المجتمع وتحترم المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو ما نصت عليه المادة 176 من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.[1] تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق تمثيلية فعالة للمواطنين في إدارة شؤون بلدياتهم وتنفيذ السياسات والبرامج البلدية بشكل عادل وشفاف[2].

أولا: تعريفه

المجلس الشعبي البلدي هو هيئة تشريعية وتنفيذية محلية في الجزائر، يتم انتخاب أعضائها من قبل السكان المحليين في كل بلدية. يهدف المجلس الشعبي البلدي إلى تمثيل مصالح السكان في البلدية وتنفيذ السياسات العامة على المستوى المحلي.

يقوم المجلس الشعبي البلدي بوضع السياسات والبرامج التنموية للبلدية، ومراقبة أداء السلطات المحلية، وتنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدية. كما يلعب دورًا في تحسين جودة الحياة في البلدية وتطويرها عبر تنفيذ المشاريع التنموية وتوفير الخدمات العامة للمواطنين.

[1] أنظر المادة من امر 01/21 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق لـ 10 مارس سنة 2021 يتضمن القانون العضوي للانتخابات

[2] حسب نص المادة 22 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية.

المجلس الشعبي البلدي هو هيئة تنفيذية تتولى إدارة شؤون البلدية وتنفيذ القرارات البلدية في إطار القانون 11-10 المتعلق بالبلدية في الجزائر. يتكون المجلس الشعبي البلدي من أعضاء يتم انتخابهم عن طريق الانتخابات البلدية العامة والمباشرة، ويتولى المجلس الشعبي البلدي العديد من المهام من بينها وضع الخطط والبرامج البلدية وتنفيذها، وتحقيق التنمية المستدامة في البلدية، وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، وتنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في البلدية، وغيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في القانون.[1]

يعتبر المجلس الشعبي البلدي جزءًا من النظام الديمقراطي في الجزائر، حيث يمثل آلية مهمة لتعزيز الحكم الرشيد وممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي[2].

دور المجلس الشعبي البلدي يتمثل في تمثيل ومناقشة مصالح السكان في البلدية واتخاذ القرارات التي تخدم تطلعاتهم واحتياجاتهم المحلية. ويشمل دور المجلس الشعبي البلدي على النحو التالي:

- **التشريع**:صياغة وتعديل القوانين واللوائح المحلية التي تنظم شؤون البلدية وتحقيق التنمية المستدامة فيها.
- **الرقابة**:مراقبة أداء السلطات المحلية ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج التنموية وضمان تحقيق الشفافية والنزاهة.
- **التخطيط الاستراتيجي**:وضع الخطط الاستراتيجية والبرامج التنموية للبلدية بناءً على احتياجات السكان ومتطلبات التنمية المحلية.
- **توفير الخدمات**:توفير الخدمات العامة للمواطنين مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والنقل وغيرها، وتحسين جودة حياتهم.

[1] أحالت المادة 16 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية مسألة تحديد قواعد سير المجالس الشعبية البلدية والشروط الخاصة لعملها على النظام الداخلي النموذجي للبلدية، حيث تنص المادة الثانية منه على: "يحدد النظام الداخلي النموذجي القواعد المشتركة والشروط الخاصة السير المجلس الشعبي البلدي طبقا لأحكام القانون المتعلق بالبلدية"

[2] Jean , C. (1977). Les Relations Publiques (Vol. 5eme édition). Presses: Universitaire de France. p 71

- **تعزيز المشاركة المجتمعية**:تشجيع ودعم المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتنفيذ البرامج التنموية المحلية.

أما أهمية المجلس الشعبي البلدي فتكمن في أنه يعزز الحكم الرشيد والديمقراطية المحلية ويعكس إرادة الشعب في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، كما يسهم في توجيه السياسات الحكومية بما يتوافق مع احتياجات السكان وتطلعاتهم[1].

ثانيا :تشكيلته

تشكيل المجلس الشعبي البلدي يتم وفقاً لأحكام القانون 11-10 المتعلق بالبلدية في الجزائر، حيث يتم انتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي عن طريق الانتخابات البلدية العامة والمباشرة التي تجرى بناءً على قوائم مرشحين تقدمها الأحزاب السياسية والقائمات المستقلة.

يتكون المجلس الشعبي البلدي من رئيس المجلس ونوابه وأعضاء يتم انتخابهم لمدة محددة وفقاً للقانون، ويجب أن تكون قوائم المرشحين متنوعة وتمثل مختلف شرائح المجتمع وتحترم المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق تمثيلية فعالة للمواطنين في إدارة شؤون بلدياتهم وتنفيذ السياسات والبرامج البلدية بشكل عادل وشفاف.

تشكيل المجلس الشعبي البلدي يتم من خلال انتخاب أعضائه من طرف السكان المسجلين في البلدية، وذلك بشكل مباشر وبواسطة الاقتراع السري. يتم انتخاب أعضاء المجلس لفترة زمنية محددة تحددها القوانين واللوائح المحلية[2].

[1] Jean, C., & Denis , H. (1972). les relations publiques. Paris: Presse Universitaire de France. Le petit Larousse. (2002). illustré. p 52

[2]حسب نص المادة 32 من النظام الداخلي النموذجي للبلدية. مرسوم تنفيذي رقم 10513 مؤرخ في 17 مارس 2013 يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، العدد. 13 .

تعتمد عملية انتخاب أعضاء المجلس على القواعد والمعايير التي تنص عليها القوانين الانتخابية، وتتضمن عادة تقسيم البلدية إلى دوائر انتخابية تختلف في عدد الأعضاء الذين يتم انتخابهم من كل دائرة حسب عدد السكان والتوزيع الجغرافي.

بعد الانتخابات، يتم تشكيل المجلس الشعبي البلدي من قبل الأعضاء الجدد الذين فازوا في الانتخابات، ويتم انتخاب رئيس المجلس ونوابه من بين الأعضاء. يجتمع المجلس بانتظام لاتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج والمشاريع التي تخدم مصالح البلدية وسكانها[1].

الفرع الثاني : اهم اختصاصات المجلس الشعبي البلدي

اختصاصات المجلس الشعبي البلدي تتضمن عدة مجالات منها:

- ✓ وضع السياسات المحلية وصياغة القرارات التي تخص شؤون البلدية بموجب المادة 31 والمادة 96.[2]
- ✓ تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدية وهوما أشارت اليه نصوص نصوص المواد من 107 الى غاية نص المادة 109من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية .
- ✓ مراقبة أداء الإدارة المحلية وضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي المحلي.
- ✓ تنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدية بموجب المادة122 من قانون البلدية[3]
- ✓ تحسين جودة الحياة في البلدية من خلال توفير الخدمات العامة للمواطنين.
- ✓ تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات المحلية طبقا لما جاء في نصوص المواد 11و13 والمادة 103 من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية .
- ✓ حماية البيئة وتوفير مصادر الطاقة المستدامة في البلدية وهو ما أشارت اليه نصوص المواد من 108 إلى غاية المادة 114 .

[1] معاوية وفاء، نحو تفعيل أداء الادارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الادارة الإلكترونية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2015،ص21-20.

[2] أنظر المادة 31 و المادة 96 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية .

3 راجع المادة 122 من نفس القانون.

- ✓ تطوير وتحسين وسائل النقل وتوفير الإسكان اللائق للمواطنين طبقا للمادة 89 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية .
- ✓ المساهمة في حفظ الأمن والسلامة العامة في البلدية حسب المواد 89-92-94 من القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية .

تتنوع اختصاصات المجلس الشعبي البلدي بحسب الدولة والنظام القانوني الذي ينص على تكوينه، وتهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتحقيق مصالح السكان وتطلعاتهم[1].

خلاصة الفصل :

في الختام، تظهر أهمية الشفافية الإدارية وتكوين المجالس المحلية في تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطي في المجتمعات. إن تعزيز الشفافية يسهم في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. من جهتها، تكوين المجالس المحلية يسهم في تمثيل مصالح السكان وتنفيذ السياسات المحلية التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية. إن دعم الشفافية وتعزيز تكوين المجالس المحلية يعتبران أساسيين في بناء مجتمعات مدنية قوية ومستدامة.

تعتبر الشفافية الإدارية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية المحلية. من خلال تشكيل المجالس المحلية وتنظيمها وفقاً للقوانين والأنظمة المعتمدة، يمكن تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

يتطلب تحقيق الشفافية الإدارية التعاون بين المجالس المحلية والمجتمع المحلي، وتوفير المعلومات بشكل شفاف وواضح للجميع. بذلك، يمكن تعزيز الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

[1] معاوية وفاء . مرجع سابق . ص 80 .

المبحث الاول: الاستشارة العمومية ودورها في تحقيق الشفافية الإدارية

المبحث الثاني: الاعلام والتحقيق الاداري ودورهما في تحقيق الشفافية الادارية

الفصل الثاني: مظاهر تكريس الشفافية الادارية ضمن آليات تسيير المجالس المحلية

تكريس الشفافية الإدارية في إدارة المجالس المحلية يعد أمرًا حيويًا لضمان النزاهة والمساءلة وتعزيز الثقة بين السلطات المحلية والمواطنين، يمكن تحقيق هذه الشفافية من خلال عدة آليات منها الاستشارة العمومية، والاستشارة العمومية هي آلية هامة تسهم في تشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.

تعتبر الاستشارة العمومية جزءًا أساسيًا من العمل الإداري الديمقراطي، حيث تسمح للمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم المجتمعية والاقتصادية والثقافية، حيث تعزز الاستشارة العمومية الشفافية من خلال فتح قنوات الاتصال بين السلطات المحلية والمواطنين، وتسهم في جعل عمل السلطات المحلية أكثر شفافية وملاءمة لاحتياجات المجتمع.

وتعد الاستشارة العمومية و الاعلام و التحقيق العمومي وسائل فعالة لتعزيز مفهوم المواطنة الفاعلة والمشاركة الديمقراطية، إذ تتيح للمواطنين فرصة للتعبير عن آرائهم وملاحظاتهم حول القرارات المحلية والمشاريع التنموية، مما يسهم في بناء علاقة قوية بين السلطات المحلية والمواطنين ويعزز الشفافية والمساءلة.

وعليه يمكن القول إنه للاستشارة العمومية و التحقيق العمومي و الاعلام دورًا كبيرًا في تعزيز الشفافية الإدارية وتحقيق المساءلة في إدارة المجالس المحلية، ويعدان جزءًا أساسيًا من عملية صنع القرار الديمقراطية والمشاركة المجتمعية في الحياة العامة.

في هدا الفصل سنتطرق على:

- المبحث الاول: الاستشارة العمومية ودورها في تحقيق الشفافية الإدارية.
- المبحث الثاني: الاعلام والتحقيق الاداري ودورهما في تحقيق الشفافية الادارية.

المبحث الاول : الاستشارة العمومية و دورها في تحقيق الشفافية الادارية.

الاستشارة العمومية هي آلية أساسية في الحياة السياسية والاجتماعية تهدف إلى تشجيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وتعزيز الشفافية والمساءلة، تعتبر الاستشارة العمومية جزءًا أساسيًا من نظام الحكم الديمقراطي، حيث تسمح للمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مجتمعهم.

تلعب الاستشارة العمومية دورًا هامًا في تحقيق الشفافية الإدارية، حيث تسهم في فتح قنوات الاتصال بين الحكومة والمواطنين وتوفير الفرص لهم للتعبير عن آرائهم ومطالبهم،كما تعمل الاستشارة العمومية على زيادة الشفافية في عمل الحكومة، حيث يتم نشر نتائج الاستشارات ومراعاة آراء المشاركين في صنع القرار.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز الاستشارة العمومية مفهوم المواطنة الفاعلة وتعزز العلاقة بين الحكومة والمواطنين، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر شفافية ومسؤولية، وذلك من خلال المشاركة في الاستشارة العمومية، حيث يمكن للمواطنين الإسهام في تحسين الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في مجتمعاتهم.

في هدا المبحث سنتطرق الى:

- المطلب الاول: مفهوم الاستشارة العمومية.
- المطلب الثاني: مظاهر تكريسها في التشريعات المحلية.

المطلب الاول : مفهوم الاستشارة العمومية.

الاستشارة العمومية هي آلية تشاركية تهدف إلى جمع آراء ومقترحات الجمهور في قضايا تتعلق بالمصلحة العامة. تعتبر الاستشارة العمومية جزءًا أساسيًا من نظام الحكم الديمقراطي، حيث تسمح للمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم. تهدف الاستشارة العمومية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة،[1] وتحسين جودة القرارات الحكومية من خلال جمع واستيعاب

[1] جبري محمد، السلطات الادارية المستقلة و الوظيفة الاستشارية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1، 2014/2013 ، ص 164

وتقييم آراء المواطنين، تعتمد الاستشارة العمومية على مبادئ الشمولية والشفافية والمشاركة الفعَّالة للمواطنين، وتعتبر وسيلة فعالة لتعزيز الديمقراطية وتعزيز دور المواطنين في صنع القرار.[1]

الفرع الاول : تعريف الاستشارة العمومية

الاستشارة العمومية هي عملية تشاركية تقوم على دعوة الجمهور للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالمصالح العامة والقضايا الهامة التي تؤثر على المجتمع بشكل عام. تهدف الاستشارة العمومية إلى جمع آراء ومقترحات وتوجهات الجمهور واستفادتها في صياغة السياسات والقرارات الحكومية. تعتبر الاستشارة العمومية أداة هامة في تعزيز الديمقراطية والشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

تعتبر الاستشارة العمومية دورًا حيويًا في الحكم الديمقراطي والإدارة الفعالة، حيث تسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية وتعزيز الشفافية والمساءلة. يعتمد دور الاستشارة العمومية على فكرة أساسية، وهي أن المواطنين لهم حق في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم.

تساهم الاستشارة العمومية في تحسين جودة القرارات الحكومية، حيث تعتمد هذه القرارات على آراء ومقترحات وتوجهات الجمهور المعني. كما تعمل الاستشارة العمومية على تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث تفتح قنوات الاتصال بين الحكومة والمواطنين وتجعل عملية اتخاذ القرارات أكثر شفافية وإيجابية[2].

بالإضافة إلى ذلك، تعزز الاستشارة العمومية مفهوم المواطنة الفاعلة والمشاركة الديمقراطية، إذ تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم ومطالبهم والمساهمة في تشكيل سياسات وبرامج حكومية تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.

بهذه الطريقة، تلعب الاستشارة العمومية دورًا أساسيًا في تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء علاقة تفاعلية وثيقة بين الحكومة والمواطنين، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر تقدمًا واستقرارًا[1].

[1] غباط عمر، مجال نشاط الإدارة ، مجله دفاتر السياسة والقانون، العدد 02 ، 2020، ص 64-63

[2] خلفة نادية، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية وقانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق 1 والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة د.س.م، ص .342

أما عن أهداف الاستشارة العمومية فتشمل:

1. تعزيز المشاركة المجتمعية:

من خلال الاستشارة العمومية، يتم تعزيز دور المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم، فهي تعتبر آلية فعالة لجمع آراء ومقترحات الجمهور واستيعابها في صنع القرارات الحكومية، تلعب الاستشارة العمومية دوراً هاماً في تحقيق الديمقراطية وتعزيز المشاركة المجتمعية، حيث تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم وملاحظاتهم بشأن القضايا التي تهمهم، وبالتالي تعزز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة.

2. تحسين صنع القرار:

يمكن للمشاركة العمومية أن تسهم بشكل كبير في تحسين جودة القرارات الحكومية من خلال توفير وجهات نظر متنوعة ومختلفة. فعندما يشارك مجموعة واسعة من الأفراد في عملية الاستشارة، يتم تقديم مجموعة متنوعة من الآراء والخبرات والمعرفة، مما يساعد في اتخاذ قرارات أفضل وأكثر توازنًا وتأثيرًا. تلك الوجهات المختلفة يمكن أن تساعد في تفادي العيوب في القرارات التي تعتمد على وجهة نظر واحدة، وتعزز من احتمالية تبني القرارات الأفضل للمجتمع بأسره[2].

3. زيادة الشفافية والمساءلة:

تعتبر الاستشارة العمومية وسيلة فعالة لزيادة الشفافية في عمل الحكومة وتعزيز المساءلة عند اتخاذ القرارات. من خلال الاستشارة العمومية، يتمكن المواطنون من متابعة عملية اتخاذ القرار والمشاركة فيها، مما يزيد من شفافية العمل الحكومي ويجعلها أكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تجعل الاستشارة العمومية الحكومة أكثر مسؤولية أمام المواطنين، حيث يتعين عليها تفسير قراراتها وتبريرها بشكل أفضل، مما يعزز من مستوى المساءلة والشفافية في العمل الحكومي.

---

[1] عبد القادر حسين، "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة ،2012/2011، ص18.

[2] فؤاد جدو، "التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر"، (ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر – واقع وتحديات، الشلف)، 16 – 17 ديسمبر ،2008 ص 06 .

4. تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين:

من خلال الاستشارة العمومية، يمكن بناء علاقة قوية وثقة بين الحكومة والمواطنين من خلال تشجيع التواصل والتعاون. يسهم التواصل المستمر والفعَّال في تبادل الآراء والمعلومات بين الحكومة والمواطنين في فهم أفضل لاحتياجات المجتمع وتطلعاته، مما يعزز الثقة المتبادلة ويؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر توازنًا وتأثيرًا. تعمل الاستشارة العمومية على تعزيز التعاون بين الحكومة والمواطنين، وتشجيع المشاركة الفعَّالة في إيجاد الحلول للتحديات التي تواجه المجتمع[1].

الفرع الثاني: خصائص الاستشارة العمومية

تتميز الاستشارة العمومية بمجموعة من الخصائص التي تميزها كآلية فعالة للتفاعل بين الحكومات والمواطنين، حيث تعد جزءاً أساسياً من نظام الحكم الديمقراطي. تهدف الاستشارة العمومية إلى تحقيق عدة أهداف منها زيادة المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين جودة القرارات الحكومية[2].

تعتمد الاستشارة العمومية على الشمولية، حيث تستهدف جميع فئات المجتمع بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية. كما تتسم بالشفافية، حيث يجب أن تكون عملية الاستشارة واضحة ومفتوحة للعامة دون تحفظات أو إخفاء معلومات. كما تتضمن الاستشارة العمومية المشاركة الفعالة للمواطنين، حيث يمكنهم التعبير عن آرائهم بحرية وفعالية.

تعد الاستشارة العمومية أيضاً وسيلة لزيادة الشفافية في عمل الحكومة وتعزيز المساءلة عند اتخاذ القرارات. وتعزز الاستشارة العمومية مفهوم المواطنة الفاعلة وتعزز العلاقة بين الحكومة والمواطنين، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر شفافية ومسؤولية[3].

تتميز الاستشارة العمومية بعدة خصائص منها:

---

[1] وليد خلاف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، سنة ،2009 2010)، ص21 .

[2] رضوان بروسي، "الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا دراسة في مداخل النظرية والآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم س، 2008 – 2009)، ص122.

[3] خالد سمارة الزعبي تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية – المملكة المتحدة فرنسا يوغسلافيا، مصر، الأردن، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993، ص39.

❖ **الشمولية:**

تشمل الاستشارة العمومية جميع شرائح المجتمع بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية، تهدف الاستشارة العمومية إلى جمع آراء وملاحظات وتوجهات مختلف شرائح المجتمع، وذلك لضمان تمثيل شامل وعادل لجميع المواطنين في عملية صنع القرار.

❖ **الشفافية:**

يجب أن تكون عملية الاستشارة واضحة ومفتوحة للعامة دون تحفظات أو إخفاء معلومات، ينبغي أن تكون الإجراءات والمعايير التي تستخدم في عملية الاستشارة شفافة ومعلن عنها بوضوح، ويجب على الحكومة توفير المعلومات اللازمة للمشاركين لاتخاذ قرارات مستنيرة[1].

❖ **المشاركة الفعالة:**

يجب أن تتيح الاستشارة العمومية للمشاركين فرصة للتعبير عن آرائهم بحرية وفعالية. يجب أن تكون هذه الآراء محترمة ومسموعة، وينبغي على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار وتدرس الآراء والمقترحات التي يتم تقديمها خلال عملية الاستشارة[2].

❖ **التوازن والعدالة:**

يجب أن تكون عملية الاستشارة متوازنة وعادلة، وأن تضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية. يعني ذلك أنه يجب توفير فرص متساوية لجميع الفئات والجماعات والأفراد المعنيين بالقضية المطروحة للنقاش، وضمان حصولهم على معلومات كافية وواضحة للمشاركة بشكل فعال وبناء.

[1] سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، .1992.، ص59.

[2] صليحة عابد ، الوصاية الإدارية على المجالس الشعبية البلدية والولائية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، 2016.، ص73.

❖ **الاحترام للتنوع:**

يجب أن تحترم الاستشارة العمومية التنوع الثقافي والديني واللغوي للمشاركين. يعني ذلك أنه يجب أن تكون عملية الاستشارة مفتوحة ومتاحة لجميع الثقافات والأعراف واللغات المختلفة، وأن توفر بيئة يمكن للجميع من خلالها التعبير عن آرائهم ومشاركتها بحرية وبدون تمييز.

❖ **النتائج القابلة للتنفيذ:**

يجب أن تترجم نتائج الاستشارة العمومية إلى إجراءات واضحة وملموسة يمكن تنفيذها. يعني ذلك أنه يجب أن تنتج الاستشارة العمومية نتائج قابلة للتنفيذ والتطبيق، وأن تكون هذه النتائج مفهومة وواضحة لجميع الأطراف المعنية، مما يسهل تحقيق الأهداف المحددة لعملية الاستشارة[1].

المطلب الثاني : مظاهرها في التشريعات المحلية.

مظاهر الاستشارة العمومية في التشريعات المحلية تعكس الجهود المبذولة لضمان مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار، وتعتمد هذه المظاهر على عدة مبادئ منها الشمولية، حيث يتم دعوة جميع الفئات والشرائح الاجتماعية للمشاركة دون تمييز. كما تشمل المظاهر الشفافية، حيث يتم نشر معلومات مفصلة حول الاستشارات المقررة والموضوعات المطروحة للنقاش. تهدف هذه المظاهر أيضًا إلى تحقيق التوازن والعدالة، من خلال ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية بما يضمن تمثيل الجميع بشكل عادل. تعتبر هذه المظاهر أحد الأسس الرئيسية لبناء علاقة قوية بين الحكومة والمواطنين، وتعزز من الشفافية والثقة في العمل الحكومي.[2]

الفرع الاول : مظاهرها في المجلس الشعبي الولائي:

مظاهر الاستشارة العمومية في المجالس الشعبية الولائية تعكس الجهود المبذولة لضمان مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار. تعتمد هذه المظاهر على عدة مبادئ منها الشمولية، حيث يتم دعوة جميع الفئات والشرائح الاجتماعية للمشاركة دون تمييز.

[1] عبد الله بن عوض الشهري الشفافية الإدارية في المؤسسات التعليمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2021.، ص43 .

[2] عبد الله فوز، الوصول الحر إلى المعلومات ، مواطنة شفافية مساءلة، دار النهضة العربية، بيروت، 2016، ص63 .

كما تشمل المظاهر الشفافية، حيث يتم نشر معلومات مفصلة حول الاستشارات المقررة والموضوعات المطروحة للنقاش. تهدف هذه المظاهر أيضًا إلى تحقيق التوازن والعدالة، من خلال ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية بما يضمن تمثيل الجميع بشكل عادل. تعتبر هذه المظاهر أحد الأسس الرئيسية لبناء علاقة قوية بين الحكومة والمواطنين، وتعزز من الشفافية والثقة في العمل الحكومي.

مظاهر الاستشارة العمومية في المجالس الشعبية الولائية تشمل عدة جوانب، منها:

أولا– الإعلان والإشهار:

يتم الإعلان عن الاستشارات العمومية والمواضيع المطروحة للنقاش بشكل واضح ومباشر لضمان مشاركة الجميع، ويعتبر مبدأ مهم في العملية الديمقراطية للاستشارات العامة، ومن المهم أن يتم الإعلان عن الاستشارات العامة بوضوح وشفافية، وأن تُطرح المواضيع المراد مناقشتها بطريقة واضحة ومفهومة للضمان مشاركة الجميع بشكل فعّال. تسهم هذه الخطوة في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين وتعزز من مشاركتهم في صنع القرار.[1]

كما أوضحت المادة 18 من قانون الولاية 07/12: يلصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور، ولاسيما الإلكترونية منها، وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

ثانيا– الشمولية:

يجب دعوة جميع الفئات والشرائح المختلفة من المجتمع للمشاركة في الاستشارات دون تمييز، حيث تعتبر هذه الشمولية أحد مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية. يساهم ضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع في الاستشارات العامة في تحقيق نتائج أكثر شمولية وموضوعية، وتعزيز الشعور بالانتماء والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

[1] عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، إصدار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، الطبعة 2 ،أمان رام الله، فلسطين، 2010، ص103.

حيث بينت المادة 27 من قانون الولاية سابق الذكر أنه : يتولى رئيس الجلسة ضبط المناقشات ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير هذه المناقشات، بعد إنذاره[1]، وهو ما يوضح شمولية مناقشات المجلس الشعبي الولائي بتمكين جميع فئات المواطنين من الحضور لجلسات المجلس الشعبي الولائي العلنية لتمكينهم من معرفة ظروف و أسباب اتخاذ القرارات المحلية .

ثالثا– الشفافية:

تتميز عملية الاستشارة بالشفافية وإتاحة المعلومات اللازمة للمشاركين لفهم الموضوعات بشكل كامل، و يجب أن تكون المعلومات متاحة بشكل واضح وسهل الوصول، مما يسهل على المشاركين تقديم آرائهم بناءً على فهم صحيح وشامل للموضوعات المطروحة، تسهم هذه الشفافية في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتعزز من مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار[2]، خاصة في ظل الأحوال العادية ، وهو أمر يتعذر تحقيقه في ظل الظروف الاستثنائية ، و في ذلك نصت المادة 26 من قانون الولاية: تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية و هو الأصل العام ،ويمكن ان يقرر المجلس الشعبي الولائي التداول في جلسة مغلقة في الحالتين الآتيتين:

-الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية،

-دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين.

رابعا– التواصل المباشر:

يتم تنظيم لقاءات وندوات تفاعلية تسمح للمشاركين بالتعبير عن آرائهم وطرح مقترحاتهم مباشرة، تعتبر هذه اللقاءات فرصة قيمة لتبادل الأفكار وتعزيز التواصل بين الحكومة والمواطنين، كما تساهم في تعزيز الشفافية والشمولية في عمليات اتخاذ القرار.

[1]أنظر المادة 27 من قانون 07/12 المتعلق بالولاية.

[2]علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري التنظيم الإداري: المبادئ العامة للقانون الإداري – التنظيم الإداري وتطبيقاته في الجزائر الجزء الأول، دار الهدى. د. س. ص.51

و هو ما أشارت المادة 36 من قانون الولاية: يمكن لجان المجلس الشعبي الولائي دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته.[1]

خامسا– التقارير والمتابعة:

يتم إعداد تقارير مفصلة عن نتائج الاستشارة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المقترحات الناجحة. تعتبر هذه التقارير أداة هامة لتوثيق العملية الاستشارية والتأكد من تطبيق القرارات المتخذة بناءً على مخرجات الاستشارة. تساهم هذه الإجراءات في زيادة الشفافية والمساءلة وضمان تحقيق النتائج المرجوة من عملية الاستشارة و هو ما نصت عليه المادة 76 من قانون الولاية: يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة[2]، اذ يلتزم المجلس الولائي بإعداد تقارير بعد المداولات لمعالجة الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته.

سادسا– المساءلة:

تُعتبر الاستشارة العمومية جزءًا من مسؤولية المجالس الشعبية الولائية تجاه المواطنين، حيث تسهم في تعزيز مفهوم المساءلة والشفافية في عمل الحكومة المحلية. من خلال الاستشارة، يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم والمساهمة في صنع القرار، مما يزيد من شعورهم بالانتماء والمشاركة في العملية الديمقراطية.[3]

و تعتبر المساءلة الوسيلة التي يمكن من خلالها للأفراد أو المنظمات أن يتحملوا المسؤولية في أدائهم ، بحيث تؤدي الى اطمئنان من يتعامل معهم بأن الأمور تجري للصالح العام ، وفقا للأهداف المرسومة و هي تستند الى تعظيم الممارسات الجيدة و تحجيم الممارسات السيئة و أن المشكلات يتم التعامل معها وفقا للعدالة و المساواة .

[1]أنظر المادة 36 من قانون الولاية.

[2]أنظر المادة 76 من قانون الولاية

[3]علي عبود المحمداوي حيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني حراسة في الأسس والمقومات والسباق التاريخي دار صفحات للدراسات والنشر، 2011. ص.32.

وفي ذلك نصت المادة 140 من قانون الولاية 12_07 على أن الولاية مسؤولة مدنيا عن الأخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي الولائي و المنتخبون .

و هو ما تضمنته أيضا المادة 37 من قانون الولاية 12-07 على أنه يحق لأعضاء المجلس الشعبي الولائي و توجيه الأسئلة الكتابية لأي مدير أو أي مسؤول على مستوى المصالح و المديريات غير الممركزة للدولة في مختلف قطاعات النشاط و على مستوى تراب الولاية .

الفرع الثاني – مظاهرها في المجلس الشعبي البلدي

مظاهر الاستشارة العمومية في المجالس الشعبية البلدية تعكس التزام الحكومة المحلية بتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار. تهدف هذه المظاهر إلى إنشاء بيئة تشاركية تضمن تمثيل جميع فئات المجتمع وتحقيق التواصل الفعال بين الحكومة المحلية والمواطنين. تشمل مظاهر الاستشارة العمومية في المجالس الشعبية البلدية الشمولية، حيث يتم دعوة جميع الفئات والشرائح للمشاركة بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية. كما تتضمن الشفافية، حيث يتم نشر المعلومات بشكل واضح ومفهوم حول القضايا المطروحة للنقاش ونتائج الاستشارة. تعمل هذه المظاهر على تعزيز العلاقة بين الحكومة المحلية والمواطنين، وتعزز من الشفافية والثقة في قرارات الحكومة المحلية[1]،أما عن مظاهر الاستشارة العمومية ضمن اليات تسيير المجالس الشعبية البلدية فتشمل عدة جوانب:

أولا– الشمولية:

في الاستشارة العمومية في المجلس الشعبي البلدي، يُعَدُّ مبدأ الشمولية أحد الجوانب الأساسية التي تحكمها. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان دعوة جميع شرائح المجتمع، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الثقافي أو الاجتماعي، للمشاركة في عملية الاستشارة. يُعَدُّ هذا المبدأ مهمًا لأنه يساهم في جلب آراء ومقترحات متنوعة، مما يعزز من تمثيلية العملية ويعكس الاحتياجات والآراء المختلفة للمجتمع بشكل أكثر كفاءة وشمولية، تضمن الدعوة لمختلف شرائح المجتمع للمشاركة في عملية الاستشارة دون تمييز.

[1] عماد لبيد بلال موزاي الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر – معطيات الواقع ورهن المستقبل المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا.2021ص193.

- المادة 3 من قانون البلدية التي تنص على: تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون.

وتساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.[1]

- المادة 14: يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية. ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته مع مراعاة أحكام المادة 56 أدناه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.[2]

ثانيا– الشفافية:

في عمليات الاستشارة العمومية في المجلس الشعبي البلدي، يجب أن تكون العملية شفافة وواضحة للجميع. ينبغي أن تُتاح المعلومات اللازمة للمشاركين بشكل كامل وواضح، بما في ذلك المواضيع المطروحة للنقاش، والأهداف من الاستشارة، وكيفية تأثير مشاركتهم في العملية القرارية. من خلال ذلك، يمكن للمشاركين فهم العملية بشكل أفضل واتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على المعرفة.[3]

و في ذلك نصت المادة 14 من قانون البلدية 11-10: يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات المداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية. ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعاة أحكام المادة 56 أدناه، كما يجب أن تكون عملية الاستشارة شفافة، مع إتاحة المعلومات اللازمة للمشاركين.

ثالثا– التواصل الفعال:

[1]أنظر المادة 3 من قانون 10/11 المتعلق بالبلدية.

[2]انظر المادة 14 من قانون البلدية.

[3]عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2013. ص.72

في عمليات الاستشارة العمومية في المجلس الشعبي البلدي، يتم تنظيم جلسات وندوات تفاعلية للتواصل المباشر مع المواطنين وجمع آرائهم ومقترحاتهم. تلك الجلسات تساهم في تعزيز التواصل وبناء الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين، وتسهم في تحقيق أهداف الاستشارة بشكل أكثر فعالية وشمولية، و هو ما جسدته بصورة واضحة نصوص المواد التالية :

- المادة 12: قصد تحقيق أهداف ديمقراطية محلية في أطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

  يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- المادة 13 التي تنص على: يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير/ أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الطين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم.[1]

رابعا– التقرير والمتابعة:

تعتبر إعداد التقارير التي تلخص نتائج الاستشارة واتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ المقترحات الناجحة جزءًا هامًا من عملية الاستشارة العمومية في المجلس الشعبي البلدي من خلال تلك التقارير، يمكن للحكومة المحلية تقديم حساب شفاف ومفصل للمواطنين حول كيفية تأثير مشاركتهم في صنع القرار وكيفية تنفيذ المقترحات التي تم قبولها، تساهم هذه الخطوة في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين وتعزيز مفهوم المساءلة، و هو مانصت عليه مثلا المادة 30من القانون 11-10 بقولها : تعلق المداولات، باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية (8) أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ طبقا لأحكام هذا القانون.[2]

خامسا –التعددية الثقافية واللغوية:

[1]أنظر المادة 12 و13 من قانون البلدية.

[2]أنظر المادة 30 من قانون البلدية.

يجب أن تحترم الاستشارة العمومية التنوع الثقافي واللغوي للمشاركين. يعني ذلك أنه يجب أن تكون العملية مفتوحة ومتاحة لجميع الثقافات واللغات المختلفة، وأن تتيح بيئة يمكن للجميع من خلالها التعبير عن آرائهم ومشاركتها بحرية وبدون تمييز، وهو ماأكدت عليه المادة 11من القانون 11-10 يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.[1]

سادسا– المساءلة:

تعتبر الاستشارة العمومية وسيلة لتحقيق المساءلة والشفافية في العمل الحكومي وضمان تنفيذ القرارات بشكل صحيح وفعال. من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرار، يتم تعزيز مفهوم المساءلة، حيث يتعين على الحكومة توضيح الأسباب وراء قراراتها وتفسيرها للجمهور. كما تساهم الاستشارة العمومية في تحقيق الشفافية، حيث يتم نشر معلومات واضحة حول القضايا المطروحة للنقاش ونتائج الاستشارة، مما يزيد من ثقة المواطنين في العمل الحكومي ويعزز الشفافية والنزاهة في إدارة الشؤون العام[2] ، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تطبيق الأليات الواردة ضمن النصوص التالية :

- المادة 12: قصد تحقيق أهداف ديمقراطية محلية في أطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.
- المادة 13 التي تنص على: يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير/ أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الطين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم[3].

[1]أنظر المادة 11 من قانون البلدية.

[2]عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2003. ص.62

[3]المادة 12 و13 من قانون البلدية، المرجع نفسه.

وأقر المشرع ضمن قانون البلدية نصوصا واضحة من شأنها اقرار مبدأ المساءلة بما تحققه من أهداف ، وذلك ضمن المادة 144 من القانون 11-10 والتي جاء فيها البلدية مسؤولة مدنيا عن الأخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي البلدي و منتخبوا البلدية ومستخدميها أثناء ممارستهم لمهامهم أو بمناسبتها .

وهو ما تم النص عليه أيضا بموجب المادة 145 من نفس القانون بقولها كل قرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي لا يأخذ بعين الاعتبار أراء المصالح التقنية المؤهلة قانونا و يحدث ضرر في حق المواطنيين و البلدية و / أو الدولة تعرضه للعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول .

اضافة التي تناول المشرع للحالات التي تنتفي ضمنها مسؤولية البلدية و ذلك ضمن المادة 147 بقوله في حالة وقوع كارثة طبيعية لا تتحمل البلدية أية مسؤولية تجاه الدولة أو المواطنيين ، اذا أثبت أنها اتخذت الاحتياطات التي تقع على عاتقها و المنصوص عليها بموجب التشريع و التنظيم المعمول به .

المبحث الثاني : الاعلام و التحقيق الاداري و دورهما في تحقيق الشفافية الادارية.

الإعلام والتحقيق الإداري يلعبان دورًا حيويًا في تحقيق الشفافية الإدارية، ويُعتبر الإعلام وسيلة هامة لنقل المعلومات والبيانات بشكل شفاف وواضح للجمهور، مما يساعد في زيادة الوعي والمعرفة حول القضايا الإدارية والحكومية. يعتبر الإعلام أداة للضغط العام ورصد السلطة، ويعمل على تعزيز مفهوم المساءلة الحكومية.

من ناحية أخرى، يعد التحقيق الإداري آلية أساسية لضمان الشفافية والمساءلة في العمل الإداري. يساعد التحقيق الإداري في كشف الفساد والتجاوزات الإدارية وضمان تطبيق القوانين واللوائح بشكل صحيح. يعتبر التحقيق الإداري أداة فعالة لضمان استقامة الإجراءات الإدارية وتحقيق المصلحة العامة.

في هدا المبحث سنتطرق على:

- المطلب الاول: الحق في الاعلام.

- المطلب الثاني: التحقيق العمومي.

المطلب الاول : الحق في الاعلام:

الحق في الإعلام يعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان التي تكفلها العديد من الوثائق والمواثيق الدولية والوطنية. يعني الحق في الإعلام حق الأفراد في البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها دون قيود غير مشروعة. يعتبر الإعلام جزءًا أساسيًا من الديمقراطية، حيث يسهم في نقل الأخبار والمعلومات والأفكار بشكل شفاف وموضوعي.

يعد الحق في الإعلام أيضًا وسيلة لمراقبة الحكومة والسلطات العامة، وضمان تحقيق الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي. يتيح الإعلام للمواطنين فرصة التعبير عن آرائهم والمشاركة في الحياة العامة، مما يعزز الديمقراطية ويحقق التوازن بين حقوق الفرد والمصلحة العامة.

يعزز الإعلام الحرية الفكرية ويساعد في مكافحة الفساد وسوء الإدارة والظلم، كما يعمل على تعزيز التواصل بين الحكومة والمواطنين وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الإعلام دورًا هامًا في نقل المعلومات الهامة ونشر الوعي وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

الفرع الاول : علانية الجلسات:

علانية الجلسات تعتبر مبدأً أساسيًا في العمل الحكومي والديمقراطي. تعني علانية الجلسات أن تكون الجلسات الحكومية والاجتماعات العامة مفتوحة أمام الجميع للحضور والمشاركة، ما لم تكن هناك أسباب مشروعة تستدعي الخصوصية.

يهدف مبدأ علانية الجلسات إلى زيادة الشفافية في العمل الحكومي، وتعزيز مفهوم المساءلة، وتشجيع المشاركة الشعبية في صنع القرارات. يعتبر هذا المبدأ أساسيًا لبناء علاقة جيدة بين الحكومة والمواطنين، وتعزيز الثقة في العمل الحكومي[1].

[1] عيسى مهزول ، صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال العمران ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2014،ص26

علانية الجلسات في المجالس المحلية تعتبر أمرًا أساسيًا لضمان شفافية وديمقراطية عمل المجالس. تعني علانية الجلسات أن يكون للجمهور حق الحضور ومتابعة الجلسات والمداولات ومعرفة قرارات المجلس. تسهم هذه العملية في تعزيز الثقة بين المواطنين والمجالس المحلية وتشجيع المشاركة المدنية في صنع القرارات المحلية. تعزيز الثقة بين المواطنين والمجالس المحلية وتشجيع المشاركة المدنية في صنع القرارات المحلية.[1]

علانية الجلسات تلعب دوراً هاماً في تسيير المجالس المحلية في الجزائر، حيث تسهم في تعزيز شفافية العمل الحكومي وتعزيز مشاركة المواطنين في العمل السياسي والمجتمعي. من خلال إجراء الجلسات بشكل علني، يمكن للمواطنين متابعة ومراقبة عمل المجالس واتخاذ قراراتها. كما تساهم العلانية في تعزيز مفهوم الحكم الرشيد والديمقراطية المشاركة، حيث يتمكن المواطنون من التعبير عن آرائهم ومطالبهم بشكل مباشر خلال الجلسات العلنية.[2]

و تعتبر علانية الجلسات في تسيير المجالس المحلية ذات أهمية كبيرة، حيث تسهم في تحقيق عدة أهداف مهمة:

أولا– تعزيز الشفافية:

تجعل الجلسات العلنية أعمال المجلس المحلي وقراراته متاحة للجمهور، مما يزيد من مستوى الشفافية ويقلل من فرص التلاعب أو الفساد.

ثانيا– تعزيز المشاركة المجتمعية:

تتيح الجلسات العلنية للمواطنين فرصة المشاركة في عمل المجلس وطرح آرائهم واقتراحاتهم، مما يعزز الديمقراطية المشاركة[3].

ثالثا– تعزيز مفهوم الحكم الرشيد :

[1] فوزي سامح الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007. ص61.

[2] قوي بوحنية، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية: دراسة حالة تونس الجزائر المغرب نموذجا، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص83.

[3] غزلان سليمة، عالقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2010 ص .23-22

من خلال رؤية كيفية اتخاذ القرارات وإجراء النقاشات في الجلسات العلنية، يمكن للمواطنين تقييم أداء المجلس ومدى مطابقته لمبادئ الحكم الرشيد.

رابعا– زيادة الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية:

تعزز الجلسات العلنية الثقة بين المواطنين والمجالس المحلية، حيث يتمكن الأولون من متابعة عمل الثانية والتأكد من أن مصالحهم تُمثّل بشكل صحيح

و عليه، تعتبر علانية الجلسات في تسيير المجالس المحلية أداة فعالة لتعزيز الديمقراطية المحلية وبناء علاقة موثوقة بين الحكومة المحلية والمجتمع المحلي[1].،و هو ما أكدت عليه صراحة المادة 26 من قانون الولاية: تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية.

ويمكن ان يقرر المجلس الشعبي الولائي التداول في جلسة مغلقة في الحالتين الآتيتين:

-الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية،

-دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين.[2]

و هو نفس المبدأ الذي كرسته أحكام قانون البلدية رقم 11-10و الذي جاء فيه ضمن المادة 26 أن جلسات المجلس الشعبي البلدية علنية،وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة.[3]

[1]بركات كريم مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، قسم حقوق، تخصص القانون، كلية الحقوق 2 والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ،2014 ص.14.

[2]أنظر المادة 26 من قانون الولاية.

[3]أنظر المادة 26 من قانون البلدية.

الفرع الثاني : حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجالس المحلية:

حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجالس المحلية هو حق أساسي يعترف به في العديد من الدساتير والقوانين الدولية والوطنية. إن هذا الحق يعزز مفهوم الشفافية والمساءلة في الحكم المحلي، حيث يمكن للمواطنين مراقبة وتقييم أداء المجالس والمشاركة بشكل أكبر في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

و يكون ذلك عبر فتح الباب أمام المواطنين للاطلاع على مستندات المجالس المحلية مثل محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة، يصبح لديهم فهم أعمق للقضايا المحلية والتحديات التي تواجه المجتمع. كما يتيح لهم ذلك الفرصة لرصد أي انتهاكات أو تجاوزات في عمل المجالس والمطالبة بالتصحيح[1].

والاطلاع على مستخرجات مداولات المجالس المحلية يعتبر أمراً هاماً لضمان الشفافية والمساءلة، يجب أن تتاح هذه المستندات بشكل سهل الوصول ومفهوم للجمهور، بما في ذلك محاضر الاجتماعات، والقرارات المتخذة، والنقاشات التي جرت. يساهم هذا الحق في تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة وفهمهم لعمل السلطات المحلية، مما يعزز الديمقراطية المحلية ويساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.

بهذه الطريقة، يسهم حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجالس المحلية في تعزيز الديمقراطية المحلية وبناء علاقة أكثر شفافية وثقة بين الحكومة المحلية والمجتمع،[2]ومن أهم المميزات التي يتيحها حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجالس المحلية:

أولا–تعزيز الشفافية:

يساهم هذا الحق في زيادة شفافية عمل المجالس المحلية وتوضيح القرارات التي تتخذها، مما يعزز ثقة المواطنين في عمل السلطات المحلية.

ثانيا– تعزيز المساءلة:

[1]محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى ،2009، ص17.

[2]مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، د ط، دار الفاشر المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة مصر ، 2015، ص26.

يسهل حق المواطنين في الاطلاع على المستندات الرسمية للمجالس المحلية عملية المساءلة والرقابة على أداء السلطات المحلية، ويشجعهم على المشاركة الفعالة في العمل الحكومي.

ثالثا– تعزيز الديمقراطية المشاركة:

يساعد هذا الحق في تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية وتشكيل السياسات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

رابعا– تحقيق العدالة:

يساهم حق المواطنين في الاطلاع على المستندات الرسمية في تحقيق العدالة ومنع أي تمييز أو فساد في اتخاذ القرارات[1].

خامسا–تشجيع الحوار والتفاعل:

يعزز هذا الحق التفاعل والحوار بين المجالس المحلية والمواطنين، مما يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الحكومة المحلية والمجتمع المحلي.

وبهذه الطريقة، يعد حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجالس المحلية أساسياً لتعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وباختصار، حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجالس المحلية يعتبر أساسياً لتعزيز الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتعزيز الديمقراطية المحلية. إنه يمكن المواطنين من مراقبة أداء السلطات المحلية والمساهمة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا الحق في تعزيز العدالة ومنع الفساد، وبناء علاقة تعاونية بين السلطات المحلية والمواطنين. لذا، يجب أن تعمل الحكومات المحلية على توفير الوسائل اللازمة لجعل هذا الحق متاحاً وفعالاً لجميع المواطنين.[2]

[1] مدير مباركية، المجتمع المدني والديمقراطية، دار الوطن اليوم للنشر، 2016. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص63.

[2] مولاي هاشمي ،المجالس الشعبية المنتخبة في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2018. ص 22

و هو ما أكدت عليه التشريعات المحلية في النظام الجزائري ، حيث نصت المادة 32من قانون الولاية على أحقية كل شخص له مصلحة بالاطلاع في عين المكان على مدولات المجلس الشعبي الولائي ، و أن يحصل على نسخة كاملة أو جزئية منها على نفته .

و هو ماأكدت عليه أيضا المادة 14 من قانون البلدية ، والتي نصت على امكانية اطلاع كل شخص على مستخرجات مدولات المجلس الشعبي البلدي ، وكذا القرارات البلدية ، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته ،و هو مانتاولته أيضا المادة 26 من قانون البلدية: جلسات المجلس الشعبي البلدية علنية،وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة.[1]

المطلب الثاني : التحقيق العمومي:

التحقيق العمومي هو إجراء يتم فيه تحليل وفحص وبحث الأحداث والمواقف التي قد تكون مثيرة للاهتمام العام. يهدف التحقيق العمومي إلى كشف الحقائق والتوصل إلى الحقيقة في قضايا مهمة قد تكون ذات تأثير على المجتمع بأسره. يعتمد التحقيق العمومي على مبادئ الشفافية والعدالة والمساءلة، ويجري بطرق قانونية وموضوعية لضمان تحقيق العدالة والحقيقة.

الفرع الاول : تعريف وأهمية التحقيق العمومي

التحقيق العمومي هو إجراء يهدف إلى كشف الحقائق وجمع الأدلة المتعلقة بقضية معينة بشكل شامل ومستقل. يتم تنفيذ التحقيق العمومي من قبل جهة مختصة غير معنية بالقضية بشكل مباشر، مما يضمن الشفافية والعدالة في البحث عن الحقيقة وتقديم العدالة.

يشمل التحقيق العمومي جمع البيانات والشهادات والوثائق وإجراء المقابلات مع الشهود والمتورطين، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الخاصة لجمع المعلومات. يتم تحليل هذه المعلومات بشكل دقيق لتحديد الحقائق وتقديم توصيات أو توجيهات تعتمد على النتائج.

[1]أنظر المادة 26 من قانون البلدية.

❖ **أولا –تعريف التحقيق العمومي:**

يمكن تعريف التحقيق العمومي أنه: إجراء قبلي لبعض العمليات الإدارية، يهدف إلى الحصول على وجهة نظر الأطراف المعينة، أو المعلومات الضرورية لتنفيذ هذه العملية، وقد عرف سابقا بتسمية التحقيق والمضار، ومن معانيه كذلك الإجراء القبلي الإلزامي لمنح تراخيص لإنشاء منشآت مصنفة.[1]

❖ **ثانيا –موجبات استخدام التحقيق العمومي:**

.من خلال التعرض إلى مفهوم التحقيق العمومي برزت أهمية استخدامه، وموجبات استخدامه تكون بغرض ابداء الرأي حول الآثار المتوقعة على البيئة من جراء إنجاز المشاريع، وبالتالي فإن موجبات استخدام التحقيق العمومي تنعقد حول الإعلام سواء كان بالنسبة للأفراد أو السلطات المختصة حول الآثار التي تمس بالبيئة جراء المشروع المراد إنجازه وكل ذلك بهدف تحقيق الديمقراطية التشاركية التي تجعل من الأفراج شركاء في تسيير الشأن العام.[2]

الفرع الثاني : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير: (كنموذج للتحقيق الاداري)

❖ **أولا–الإطار القانوني للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير**

لقد أقر المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في القانون 29/90 المؤرخ في 01ديسمبر 1990المعدل والمتمم بموجب القانون 05/04 المؤرخ في14أوت 2004 المتضمن قانون التهيئة والتعمير، والنصوص التطبيقية له لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 177/91[3] ، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 317/05 المؤرخ في ديسمبر 2005.

[1] كرناف توفيق، عزوز عز الدين، التحقيق العمومي في مجال حماية البيئة، مذكرة ماستر في القانون العام تخصص جماعات محلية، جامعة بجاية، 2015/2014، ص 10.

[2] رحموني محمد، مدى مساهمة التحقيق العمومي في حماية البيئة في التشريع الجزائري، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، 2018، ص 83.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد اجراءات اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل والمتمم.

كما نجد أن القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير[1] جاء محاولا لتكريس نضرة جديدة لتسيير واستغلال المجال وأصبح التسيير في استغلال العقار والتعامل معه بجدية باعتباره محل منافسة كبيرة في المدينة.[2]

❖ ثانيا: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

عرف المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من خلال المادة 16 من القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير حيث جاء فيها: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، آخذا بعين الإعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.

أما من ناحية الباحثين يمكن القول أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حلقة وسطى بين المخططات التنموية بكل مستوياتها من جهة، وبين مخطط شغل الأراضي من جهة ثانية، بحكم أنه يستوعب برامج المخططات التنموية، ويشكل مرجعية مخطط شغل الأراضي.[3]

❖ ثالثا–أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

إن الأهداف المنتظرة من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تتمثل فيما يلي:

–يحدد شروط عقلنة استعمال المجال ويهدف إلى الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الاقتصادية.

–يحدد آجال انجاز مخططات شغل الأراضي، ومناطق التدخل على النسيج العمراني.

---

[1] القانون رقم 29/90 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

[2] شعلان ايمان، دور الجماعات المحلية في التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة سعيدة، 2017/2016، ص45–46.

[3] قبايلي يعقوب، أجعود عادل، آليات الرقابة في مجال التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص قانون التهيئة والتعمير، جامعة برج بوعريريج، 2020/2019، ص 17.

-يقسم المجال المعني إلى قطاعات معمرة، قطاعات قابلة للتعمير على المدى القريب والمتوسط وقطاعات مستقبلية للتعمير، وقطاعات أخرى غير قابلة للتعمير.

-الحفاظ على البيئة، الأوساط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي.

-الحفاظ على النشاطات الفلاحية.

-تحديد المناطق التي تتطلب حماية خاصة كالمواقع والمناظر والمحيطات الحساسة.

-يحدد توقعات التعمير وقواعده.

نلاحظ أن أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لا تقتصر على تحديد المناطق التي يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، بل يهدف أيضا إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها.

تظهر أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في أنه المرجعية لكل أعمال التدخل في العقار، وبعد المصادقة عليه يعتبر ملزما لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية حتى للجهة المعدة له.[1]

رابعا- مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كأداة لتحقيق التشاركية على المستوى المحلي

تعتبر الاختصاصات الممنوحة لرئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال المخططات العمرانية من أهم الاختصاصات التي يضطلع بها ، على اعتبار أنه المكلف بالقيام بإجراءات هامة و اتخاذ قرارات جوهرية ، ويتجسد ذلك خاصة من خلال اعداد و تحضير مخططات التهيئة و التعمير ، اضافة الى تنظيم النشاط العمراني بشكل عام .

ويتم ذلك خاصة عن طريق اصدار قرار عرض مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لإعلامه للجمهور ، وذلك بقصد الاستقصاء العمومي و تقديم الملاحظات و الاعتراضات ضمن الأجال القانونية ، وعليه يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الى التخقيق العمومي و الذي يعد صورة من صور مشاركة الجمهور ، حيث يتبنى رئيس المجلس الشعبي البلدي المشروع التمهيدي للمخطط

[1] شعلان ايمان، دور الجماعات المحلية في التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، المرجع نفسه، ص 47.

التوجيهي للتهيئة والتعمير عن طريق مداولة لاعتماد واطلاع الرأي العام عليه ، و يعرض المشروع للتحقيق العمومي لمدة 45 يوما لتمكين السكان من ابداء أرائهم و ملاحظاتهم حوله ، ويكون ذلك بموجب قرار اداري يتخذ من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي .

ومنه و بهذا الوصف يعتبر التحقيق العمومي مجالا أوليا يعبر فيه المواطن عن انشغالاته و انطباعاته حول المشاريع و التوسعات العمرانية و مختلف العمليات المزمع انشاءها في مجال العمران ، ليتم نشر هذا القرارا بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبي البلدية المعنية طوال مدة التخقيق العمومي و تسلم نسخة منه للوالي المختص اقليميا وفقا لما نصت عليه المادة 11 من المرسوم التنفيذي 91-177 السابق الذكر .

خلاصة الفصل :

في الختام، يُعتبر تكريس الشفافية الإدارية ضمن آليات تسيير المجالس المحلية أمرًا حيويًا لتعزيز العلاقة بين المجلس والمجتمع المحلي. من خلال توفير المعلومات والوثائق وتفعيل دور الرقابة الاجتماعية، يتيح ذلك للمواطنين فهمًا أعمق لعمل المجلس ومشاركتهم بشكل أكبر في عمليات اتخاذ القرار. كما يساهم تكريس الشفافية في تحسين الأداء الإداري وزيادة مستوى الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين، مما يسهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة.

مظاهر تكريس الشفافية الإدارية ضمن آليات تسيير المجالس المحلية تشمل عدة نقاط:

- **النشر الدوري للمعلومات** :تكريس الشفافية يتطلب نشر المعلومات ذات الصلة بأنشطة المجلس المحلي بشكل دوري وشفاف، مثل القرارات المتخذة، والموازنات، والتقارير السنوية.
- **تسهيل الوصول إلى المعلومات**: يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بأنشطة المجلس متاحة بسهولة للمواطنين، سواء عبر الإنترنت أو في مقر المجلس.
- **الاستجابة للطلبات الإعلامية**: ينبغي على المجلس الاستجابة لطلبات الإعلام والمواطنين للحصول على المعلومات، وذلك بشكل سريع وفعال.
- **تنظيم جلسات عامة مفتوح**: يمكن لتنظيم جلسات عامة مفتوحة للمجلس المحلي أن يكون وسيلة فعالة لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية.
- **توفير تقارير وتقييمات دورية**: يجب أن تقدم المجالس المحلية تقارير دورية وتقييمات لأداء أنشطتها، وذلك لزيادة شفافية العمل ومساءلتها.

تكريس الشفافية الإدارية في تسيير المجالس المحلية يساهم في بناء علاقة جيدة مع المواطنين وزيادة مستوى الثقة في الحكومة المحلية، كما يعزز الشفافية الإدارية الفعالية والكفاءة في إدارة المجلس وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية المحلية.

خاتمة

الخاتمة

في الختام، تُعتبر آليات تسيير المجالس المحلية في الجزائر من العوامل الرئيسية في تحقيق الشفافية الإدارية وتعزيز مبادئ الديمقراطية المحلية. فالمجالس المحلية تمثل مؤسسات حكومية محلية تعمل على تمثيل مصالح السكان في البلديات وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية على المستوى المحلي.

تُعتبر المجالس المحلية في الجزائر نموذجاً للحكم الرشيد والديمقراطي، حيث يتم انتخاب أعضائها من قبل السكان المحليين وفقاً للقوانين واللوائح المحددة. كما تتمتع هذه المجالس بالعديد من الصلاحيات التي تمكنها من تحقيق الشفافية الإدارية، مثل وضع السياسات والميزانيات المحلية، ومراقبة أداء الإدارة المحلية، وتقديم التقارير والحسابات الدورية للمواطنين.

تساهم المجالس المحلية في تعزيز مبدأ الشفافية الإدارية من خلال فتح قنوات التواصل والمشاركة المجتمعية، وضمان تقديم الخدمات العامة بكفاءة ونزاهة. وبذلك، تلعب المجالس المحلية دوراً حيوياً في تعزيز الحكم الرشيد وبناء مجتمعات مدنية تعتمد على مبادئ العدالة والشفافية والديمقراطية.

تُعد آليات تسيير المجالس المحلية في الجزائر مهمة لضمان تحقيق الشفافية الإدارية، وتتضمن هذه الآليات عدة عناصر تسهم في تحقيق هذا الهدف، منها:

- **الانتخابات الديمقراطية** :حيث يتم انتخاب أعضاء المجالس المحلية بشكل دوري من قبل السكان المحليين، مما يضمن تمثيلهم بشكل عادل وديمقراطي.
- **الشفافية في اتخاذ القرارات** :المجالس المحلية تعمل على اتخاذ قراراتها بشكل شفاف ومباشر، حيث تعقد جلسات علنية يمكن للجمهور حضورها ومتابعة نقاشات الأعضاء.
- **نشر المعلومات والتقارير** :المجالس المحلية ملزمة بنشر معلوماتها وتقاريرها بشكل منتظم للجمهور، مما يزيد من شفافية أدائها ويسهل على الجمهور متابعة أعمالها.
- **مراقبة الأداء** :المجالس المحلية تتبنى آليات لمراقبة أداء الإدارة المحلية وضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي المحلي.

- **المشاركة المجتمعية** :تشجيع المشاركة المجتمعية في عمل المجالس المحلية يعزز الشفافية ويسهم في تعزيز العلاقة بين الحكومة المحلية والمواطنين.

ومنه يمكن القول أن آليات تسيير المجالس المحلية تساهم بشكل كبير في تحقيق الشفافية الإدارية في الجزائر من خلال ضمان تشارك المواطنين في صنع القرارات المحلية وتوفير النفاذ الكامل للمعلومات والتقارير المتعلقة بأعمال المجالس المحلية .

النتائج و التوصيات :

- اعتماد سياسات وإجراءات شفافة: يجب على مجلس المحلي وضع سياسات وإجراءات تضمن توفير المعلومات اللازمة للجمهور بشكل أكثر شفافية و أكثر وضوح .
- توفير الوصول إلى المعلومات: يجب أن تكون المعلومات والوثائق المتعلقة بأنشطة مجلس المحلي متاحة للجمهور بسهولة وبشكل مفهوم.
- إجراء اجتماعات مفتوحة: يحب أن يكون لدى الجمهور الفرصة لحضور اجتماعات مجلس المحلي والمشاركة فيها دون حصرها في مجرد الحضور الشكلي ، ويتجسد ذلك خاصة من خلال طرح الأسئلة والاستفسارات.
- تشجيع المشاركة المجتمعية: ينبغي على مجلس المحلي تشجيع المشاركة المجتمعية من خلال إطلاع الجمهور على القرارات المتخذة والمشروعات المخطط لها.
- الاستماع إلى الآراء والاقتراحات: يحب على مجلس المحلي الاستماع إلى آراء واقتراحات السكان المحليين والتفاعل معها بشكل بناء.

ومما سبق يمكن القول أن تطبيق هذه التوصيات سيساهم في تعزيز الشفافية الإدارية وتعزيز الثقة بين المجلس المحلي والمجتمع المحلي ، وتجسيد مبدأ المشاركة الفعلية في صنع القرار المحلي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا : المصادر

1-الدستور الجزائري ، تعديل نوفمبر 2020.

2-القوانين العضوية

-القانون العضوي 03/12 المؤرخ في 2012/01/14 يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة ، الجريدة الرسمية العدد الأول.

3-القوانين العادية

- قانون رقم07/ 12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق لـ 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12.
- القانون رقم 29/90 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير ،الجريدة الرسمية، العدد 07
- قانون رقم 01/06 مؤرخ في 20-02-2006 ،يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ،العدد 14 ،صادر في 08-03-2006 ،معدل ومتمم.
- القانون رقم 10/16 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 غشت سنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، العدد 50.
- القانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37.
- الامر 01/21 مؤرخ في 26 رحب عام 1442 الموافق لـ 10 مارس سنة 2021 يتضمن القانون العضوي للانتخابات ،الجريدة الرسمية، العدد 17.

4-المراسيم التنفيذية

- مرسوم تنفيذي رقم 105/13 مؤرخ في 17 مارس 2013 يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، الجريدة الرسمية ،العدد 15.
- المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد اجراءات اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، ومحتوى الوثائق المتعلقة به، المعدل والمتمم ، الجريدة الرسمية العدد 27.

ثانيا :المراجع

أ–المؤلفات:

أولا: الكتب باللغة العربية.

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير: دارسة في مفهوم التنمية ومؤشر ارتها. القاهرة: دار الشروق، ،2012.
2. أبي قاسم جعفر، التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر ، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائر، .2008.
3. الأنور حمادة محمد المسؤولية الإدارية والقضاء الكامل، د ط، دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر، مصر، 2006.
4. الحريري محمد سرور، إدارة العلاقات العامة. عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، 2018.
5. الحسنات يسرى،. واقع متطلبات الشفافية لإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العالقة في تعزيزها. الجامعة بغزة، معهد التنمية المجتمعية ، 2013.
6. الخلايلة محمد علي بلا تاريخ. الإدارة المحلية وتطبيقاتها على كل من بريطانيا وفرنسا ومصر. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2009.
7. خالد سمارة الزعبي تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية – المملكة المتحدة فرنسا يوغسلافيا، مصر، الأردن، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993.
8. خلفات أحمد برامج إصلاح الإدارة الجزائرية .2000–2010 الجزائر: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010.
9. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر 1992.
10. صليحة عابد ، الوصاية الإدارية على المجالس الشعبية البلدية والولائية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، 2016.
11. صيرفي محمد الفساد والإصلاح والتطور الإداري، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، 2008.
12. عبد الله بن عوض الشهري الشفافية الإدارية في المؤسسات التعليمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2021.
13. عبد الله فوز، الوصول الحر إلى المعلومات ، مواطنة شفافية مساءلة، دار النهضة العربية، بيروت، 2016.
14. عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، إصدار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، الطبعة 2 ،أمان رام الله، فلسطين، 2010.
15. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري. الإسكندرية: دار السلام. 2011.

16.علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري التنظيم الإداري: المبادئ العامة للقانون الإداري – التنظيم الإداري وتطبيقاته في الجزائر الجزء الأول، دار الهدى. 2010.

17.علي عبود المحمداوي حيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني حراسة في الأسس والمقومات والسباق التاريخي دار صفحات للدراسات والنشر، .2011.

18.عمار بوضياف، المرجع في المنازعات الإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.

19.عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2003.

20.عوابدي عمار، نظرية المسؤولية الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

21.عيسى مهزول ، صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال العمران ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2014.

22.فوزي سامح الحكم الرشيد، الموسوعة السياسية للشباب دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.

23.قوي بوحنية، الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية: دراسة حالة تونس الجزائر المغرب نموذجا، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

24.كمال أسامة، إدارة العلاقات العامة. البحرين، مؤسسة لورد العالمية ، 2013.

25.محمد حرب نعيمة، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية قطاع غزة. كلية التجارة، قسم إدارة العمال، جامعة غزة الإسلامية ، 2012.

26.محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى ،2009.

27.مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، د ط، دار الفاشر المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة مصر ، 2015.

28.مدير مباركية، المجتمع المدني والديمقراطية، دار الوطن اليوم للنشر، 2016. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

29.مدير مباركية، المجتمع المدني والديمقراطية، دار الوطن اليوم للنشر، 2016. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

30.مولاي هاشمي ،المجالس الشعبية المنتخبة في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2018.

ثانيا: الكتب باللغات الاجنبية .

1. Jean , C. (1977). Les Relations Publiques (Vol. 5eme édition). Presses Universitaire de France.
2. Jean, C., & Denis , H. (1972). les relations publiques. Paris: Presse Universitaire de France. Le petit Larousse. (2002). illustré..

ب–المقالات العلمية.

1. أوكيل محمد أمين الحق في الإعلام البيئي كدعامة لتكريس للشفافية الادارية و تكوين المجالس المحلية مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 9، 2018 جامعة زيان عاشور الجلفة.
2. حنان مزهود مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد 09 ،العدد 03، جامعة محمد الصديق بن يحي الجزائر ديسمبر 2018.
3. رحموني محمد، مدى مساهمة التحقيق العمومي في حماية البيئة في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، 2018.
4. عمير سعاد الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 07/12المتضمن قانون الولاية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 7، جوان 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر.
5. غباط عمر، مجال نشاط الإدارة ، مجله دفاتر السياسة والقانون، العدد 02 ، 2020.
6. قرواط يونس، واقع ممارسات العالقات العامة على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة والية البليدة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2019.
7. مجلة العلوم القانونية كلية القانون جامعة بغداد العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول للمدة 13 .بتاريخ 2019/11/14.
8. معاوية وفاء، نحو تفعيل أداء الادارة المحلية في الجزائر في ظل مقاربة الادارة الإلكترونية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2015.

9. وافية داهل تسبيب القرارات الإدارية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا . مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 11 جوان 2017 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف.

ج–اطروحات الدكتوراه ورسائل الماجيستير.

1–أطروحات الدكتوراه

- بركات كريم مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، قسم حقوق، تخصص القانون، كلية الحقوق 2 والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ،2014.

- جبري محمد، السلطات الادارية المستقلة و الوظيفة الاستشارية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1،2013/2014.

– غزلان سليمة، عالقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2010.

2– رسائل الماجستير

- بن موهوب فوزي، دراسة مدى التأثير كآلية لحماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية 2012.
- خروفي بلال الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2011 – 2012.
- خلفة نادية، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية وقانونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق 1 والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة د.س.م.
- رضوان بروسي، "الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا دراسة في مداخل النظرية والآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم س، 2008 – 2009).
- سعادي فتيحة المركز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2011.

- عبد الرحمان بوكثير ، عبء الإثبات في دعوى الإلغاء أطروحة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الجزائر 2 ،2014/2013.
- عبد القادر حسين، "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة ،2012/2011.
- مختاري نسيمة، التعاون الدولي اللامركزي من أجل التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.
- معاوي وفاء الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.
- وليد خلاف، "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، سنة ،2009 2010).

3-مذكرات الماستر.

- شعلان ايمان، دور الجماعات المحلية في التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة سعيدة، 2017/2016.
- قبايلي يعقوب، أجعود عادل، آليات الرقابة في مجال التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص قانون التهيئة والتعمير، جامعة برج بوعريريج، 2020/2019.
- كرناف توفيق، عزوز عز الدين، التحقيق العمومي في مجال حماية البيئة، مذكرة ماستر في القانون العام تخصص جماعات محلية، جامعة بجاية، 2015/2014.
- نوال علي ثعالبي، مدكرة تخرج ماستر حول الحوكمة البيئية العالمية و دور الفواعل الغير دولية ، جامعة باجي مختار عنابة، ط. العربية ،2014.

د- الملتقيات.

- ادم نوح القضاة، ،نحو نظرية اسلامية لمكافحة الفساد الاداري ،ابحاث المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد المجلد الاول ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2003.
- حوكمة الشركات في ظل الأسواق المالية في سورية (دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية). بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2008.

- عماد لبيد بلال موزاي الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر – معطيات الواقع ورهن المستقبل المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا 2021 .
- فؤاد جدو، "التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر"، (ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر – واقع وتحديات، الشلف)، 16 – 17 ديسمبر ،2008.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
إهداء	-
الشكر والعرفان	-
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشفافية الادارية وتكوين المجالس المحلية	36-1
المبحث الاول: الشفافية الادارية	2
المطلب الاول: مفهوم الشفافية الادارية	3
الفرع الاول: تعريف الشفافية الإدارية	3
الفرع الثاني: خصائص الشفافية الإدارية	5
المطلب الثاني: عنـاصر الشفافية الإداريـــة وأبعـادها	9
الفرع الاول: علانية المعلومات	10
الفرع الثاني: تبسيط الإجراءات الإدارية	12
الفرع الثالث: الرد على شكاوي وعرائض المواطنين وتسبيبها	14
المطلب الثاني: أبعاد الشفافية الإدارية	16

الفرع الأول: البعد التشريعي	16
الفرع الثاني: البعد الأخلاقي	16
المبحث الثاني: تكوين المجالس المحلية	18
المطلب الاول: المجلس الشعبي الولائي	19
الفرع الاول: تعريف وتشكيل المجلس الشعبي الولائي	19
الفرع الثاني: اهم اختصاصات المجلس الشعبي الولائي	25
المطلب الثاني: المجلس الشعبي البلدي	31
الفرع الاول: تعريف وتشكيل المجلس الشعبي البلدي	32
الفرع الثاني: اهم اختصاصات المجلس الشعبي البلدي	35
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: مظاهر تكريس الشفافية الادارية ضمن آليات تسيير المجالس المحلية	62-37
المبحث الاول: الاستشارة العمومية ودورها في تحقيق الشفافية الادارية	38
المطلب الاول: مفهوم الاستشارة العمومية	38
الفرع الاول: تعريف الاستشارة العمومية	39
الفرع الثاني: خصائص الاستشارة العمومية	41

المطلب الثاني: مظاهرها في التشريعات المحلية	43
الفرع الاول: مظاهرها في المجلس الشعبي الولائي	43
الفرع الثاني: مظاهرها في المجلس الشعبي البلدي	47
المبحث الثاني: الاعلام والتحقيق الاداري ودورهما في تحقيق الشفافية الادارية	51
المطلب الاول: الحق في الاعلام	52
الفرع الاول: علانية الجلسات	52
الفرع الثاني: حق المواطنين في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجالس المحلية	55
المطلب الثاني: التحقيق العمومي	57
الفرع الاول: تعريف وأهمية التحقيق العمومي	57
الفرع الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: (كنموذج للتحقيق الاداري)	58
خلاصة الفصل	62
الخاتمة	63
قائمة المصادر والمراجع	65
فهرس	72

ملخص المذكرة:

من أهم المواضيع المطروحة في الدراسات القانونية الادارية هو تسيير المجالس المحلية ، وذلك راجع إلى تزايد أهميةدور المجالس المحلية في تقديم الخدمات المحلية، ومن بين المسائل التي يثيرها التسيير المحلي في الجزائر مسألة ارتباط المجالس الشعبية المحلية وعلاقتها بالمواطنين وذلك نتيجة لانتشار الفساد الإداري على المستوى المحلي ، كونها أكثر الهيئات تأثيرا في حياة المواطن، ومن ثم أصبح الزاما عليها التوجه إلى اعتماد أسس الشفافية الإدارية وتحقيق متطلباتها .

وتهدف دراستنا المعنونة ب : **اليات تسيير المجالس المحلية ودورها في تحقيق الشفافية الادارية في الجزائر**. الى الكشف عن مدى تكريس الشفافية الادارية و كيفية تحقيقها ضمن طرق و أليات تسيير المجالس المحلية،حيث انطلق بحثنا من مفهوم الشفافية الادارية وخصائصها و اهدافها باعتبارها مفهوما حديثا ، ثم دراسة مظاهر تكريسها ضمن التشريعات ، حيث تخول للأفراد المشاركة في أعمال المجالس المحلية سواء عن طريق الحضور أو المساءلة أو المشاورة أي ابداء الرأي في المسائل التي تخص الشعب و الاقاليم المحلية على حد سواء، وفي الختام يمكن القول أن مشوار تحقيق الشفافية الادارية في الجزائر لا يزال في بداية مشواره ولابد من أليات تكميلية لإعادة تفعيله.

Abstract:

One of the most important topics raised in administrative legal studies is the management of local councils, due to the increasing importance of the role of local councils in providing local services. Among the issues raised by local management in Algeria is the issue of the connection between local popular councils and their relationship with citizens, as a result of the spread of administrative corruption at the local level. Being the most influential body in the life of citizens, it has become obligatory for it to adopt the foundations of administrative transparency and achieve its requirements.

The aim of our study, entitled: Mechanisms of managing local councils and their role in achieving administrative transparency in Algeria. To reveal the extent to which administrative transparency is enshrined and how to achieve it within the methods and mechanisms of running local councils, where our research started from the concept of administrative transparency, its characteristics and objectives as a modern concept, then studying the manifestations of its consecration within legislation, as it authorizes individuals to participate in the work of local councils, whether through Attendance, accountability, or consultation, that is, expressing an opinion on issues that concern the people and local regions alike. In conclusion, it can be said that the journey to achieve administrative transparency in Algeria is still at the beginning of its journey and complementary mechanisms must be used to reactivate it.